وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج – البويـــرة –

كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك
– دراسة حـــالة الجزائـــــــر–

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين:

✓ بوشلاغم فتيحة

✓ رقياق حنان

تحت إشراف الأستاذ:

– عبيدات عبد الكريم

لجنة المناقشة:

–أ– عزوز أحمد .... رئيسا

–أ– عبيدات عبد الكريم .... مشرفا

–أ– طحطاح أحمد .... مناقشا

السنة الجامعية : 2014/ 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى
الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة (الآية 286)

كلمــــة شكــــــر

بسم الله والحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، والذي سهل لنا السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقد بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ " عبيدات عبد الكريم" الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها الأثر العميق في إنجاز هذا العمل.

تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من وقتهم لقراءة هذا العمل ومناقشته.

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل. جزاهم الله عنا خير الجزاء.

إهــــــداء

أهدي عملي إلى:

* التي أرضعتني حنانا وأطعمتني عطفا، إلى التي تحزن لحزني وتفرح لفرحي، إلى التي جمعت كل معاني الحب والحنان صاحبة القلب الرؤوف أمي الغالية.

* الذي ساندني منذ صغري وعلمني أن الحياة كفاح، إلى الذي غرس بداخلي أسمى المبادئ والقيم وكان قدوتي ومثلي الأعلى أب العزيز.

* روح جدتي رحمها الله.

* من جمعني بهم سقف واحد وأفتخر بوجودهم في حياتي أشقائي وشقيقاتي.

* كل أخوالي وخالاتي وأخص بالذكر خالتي الصغرى فهي نعمة الصديقة.

* كل الأهل والأحباب ممن جمعتني بهم صلة القرابة أو ظروف الحياة خاصة عمي.

* الكتاكيت: حنان، عبد الإله، فوزي، إسراء.

* التي قاسمتني هذه المذكرة: حنان.

* جميع الصديقات: رزيقة، شوشو، سارة، رشيدة، فطيمة.

* كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فتيحة

إهــــــداء

* إلى من رضا الله في رضاها وما توفيقي إلا بدعائها والدتي الحنون أطال الله في عمرها وأحسن عملها وجزاها عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

* إلى تاج رأسي وقرتي عيني إلى أحن وأكبر قلب، إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل، إلى من خط لي المبادئ والأخلاق على صفحة بيضاء أبي العزيز.

* إلى من لا توفيه كلمات ولا حروف حقه من غمرني بحبه وعطفه وأحتسب صبره، ربيع عمري ورفيق دربي في مشوار دراستي الطويل زوجي الغالي حفظه الله ورعاه.

* إلى أشقائي وشقيقاتي من أحيا بهم ولهم من تقاسموا معي مر الحياة وحلوها، هدية الله لي في هذه الدنيا حفظهم الله.

* إلى كل من أكن له المحبة، التقدير والاحترام.

* إلى أعز صديقة: فتيحة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

حنـــان

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفهرس

الفهرس

مقدمـــــة

أصبح موضوع اندماج المصارف فيما بينها أو تملك مصارف أخرى ظاهرة عالمية في الدول المتقدمة، ترتبط بمواكبة التطورات المتعلقة باتساع الأسواق وتحريرها من القيود ومن أبرز هذه التطورات الاقتصادية المعاصرة العولمة المالية والتي تتمثل أهم ملامحها في التحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية.

كما كان لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال دورا بارزا على المستوى العالمي في توحيد معايير الملاءة المصرفية وإدارة المخاطر، بهدف ضمان سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي لا سيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات التي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

إنّ هذه العناصر تعتبر ذات أهمية في زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي بصفة عامة والاندماج المصرفي بصفة خاصة، حيث رآه البعض أنه هدفا في حد ذاته يتبعه فائدة ناجمة عن اتساع نطاق العمليات التي يقوم بها المصرف، فحين اعتبرها البعض الآخر تجاوبا مع ظاهرة العولمة واعتبروا أن هذه عمليات الدمج لم تحقق النتائج المرجوة، كما اعتبره البعض الآخر أنه اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في هذه العملية وذلك بظهور مصرف جديد له صفة قانونية مستقلة، وقد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك أحد المصارف لحصص من أسهم مصرف آخر، ويمكن أن تتم عمليات الدمج بين المصارف الوطنية داخل حدود الوطن أو بين هاته المصارف وبين مصارف أجنبية خارج حدود الوطن.

تعتبر عملية الاندماج ما بين المصارف إحدى الوسائل لمواجهة المشكلات الداخلية المتعلقة بانخفاض الربحية وضعف القواعد الرأسمالية كما يعتبر أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم في الاقتصاد العالمي.

1- إشكالية البحث:

إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الاندماج المصرفي في تنمية وتحسين المراكز التنافسية للمصارف؟

2- الأسئلة الفرعية:

هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

* ما هي أبرز وأهم التطورات والتحولات في المجال المصرفي والمالي الواقعة بالمنظومة المصرفية للاتجاه نحو الاندماج؟
* ما المقصود بالاندماج المصرفي وما هي أبعاده؟
* هل الاندماج المصرفي اختياري أم ضرورة حتمية لتحسين المراكز التنافسية للمصارف؟

* ما هي متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر؟

3- فرضيات البحث:

- تتمثل أهم المتغيرات المصرفية المصاحبة لفكرة الاندماج في عولمة النشاط المصرفي.
- يعتبر الاندماج المصرفي عملية مصرفية إرادية متكاملة تتم بين مصرفين أو أكثر بهدف تحسين القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن ذوبان هذه المصارف في مصرف واحد.
- للاندماج المصرفي إستراتيجيات عديدة لرفع وتحسين المراكز التنافسية للمصارف.
- تتمثل متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في المنظومة الجزائرية في المتطلبات الاقتصادية، المحاسبية والإدارية.

4- أسباب اختيار الموضوع:

أ)- أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي لمعالجة هذه المواضيع لأنها تصب في صلب تخصصنا.
- الرغبة في معالجة المواضيع المواكبة لقضايا عصرنا.

ب)- أسباب موضوعية: يمكن إيجازها فيما يلي:

- أهمية الاندماج المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة.
- معرفة الآثار الناجمة عن عمليات الاندماج المصرفي.
- الوقوف على أهم التجارب العالمية للاندماج المصرفي.
- معرفة واقع الاندماج المصرفي في الجزائر.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الاقتصادية من خلال أساليبه العلمية في ضبط معدلات التضخم وإعادة التوازن للاقتصاد.

6- أهداف البحث:

- معرفة فعالية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية كما ينبغي لهذا الاندماج أن يؤدي إل التحول نحو المصارف الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية و المصارف المتخصصة والاستثمارية من خلال مصرف واحد وذلك كخطوة مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.
- إبراز أثر الاندماج المقترح على تحسين المنظومة المصرفية والذي سيكون متوافقا مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة للمصرف للنمو مستقبلا كما يكون معززا لخطط المصرف في هذا المجال لكي يستمر المصرف في تقديم أفضل العوائد لمساهميه.

7- منهج البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يساعدنا في إقامة الحجة والبرهان على ما نقدمه من معطيات ومعلومات خاصة بموضوعنا بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها وكذا استخدامه في تقييم البيئة المصرفية قبل وبعد عملية الدمج.

8- الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى**: دراسة علي بوعمامة لسنة 2006، بعنوان **اندماج وخوصصة البنوك**، عبارة عن مذكرة ماجستير لجامعة البليدة، ركز الباحث على الامتيازات التي تتولد عن اندماج البنوك وخصخصتها، وتوصل الباحث إلا أن اندماج وخوصصة البنوك تؤدي إلى زيادة كفاءة وتنافسية البنوك.
- **الدراسة الثانية**: دراسة ضيف روفية سنة 2005، بعنوان **إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج**، وهي رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة تناول الباحث مدى تحقيق النمو من خلال عملية الاندماج والاستحواذ وتوصل إلى أن الاندماج من أهم عوامل النمو المصرفي في العالم.
- **الدراسة الثالثة**: دراسة مهيب محمد زايدة سنة 2006، بعنوان **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة –**، وهي رسالة ماجستير في المحاسبة والتموين للجامعة الإسلامية بغزة، تناول الباحث دوافع ومحددات دمج البنوك الفلسطينية وتوصل إلى الحاجة الماسة للبنوك الفلسطينية للاندماج بسبب صغر حجمها في السوق الذي تسيطر عليه البنوك الأجنبية الوافدة.

8- هيكل البحث:

في محاولة منا الإجابة عن إشكالية البحث ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول:

بحيث سنتطرق في الفصل الأول إلى التطورات المصرفية العالمية وأثرها على النظام المصرفي مبرزين في المبحث الأول متغيرات البيئة المصرفية المعاصرة وسنتعرف في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى الأزمات المالية والمصرفية وسنورد في المبحث الثالث أثر المتغيرات المصرفية العالمية على النظام المصرفي.

أما في الفصل الثاني نتناول فيه الاندماج المصرفي كتوجه جديد لتطوير وعصرنة النظام المصرفي وذلك من خلال تخصيص المبحث الأول لماهية الاندماج المصرفي وسنركز في المبحث الثاني على أثار الاندماج المصرفي، أما المبحث الثالث فيضم الاندماج المصرفي كأداة للارتقاء بكفاءة وجودة الخدمة المصرفية.

سنخصص الفصل الثالث لآليات الاندماج المصرفي في رفع وتحسين الميزة التنافسية للمصارف بحيث سنتطرق إلى آليات اتخاذ قرار الاندماج في المبحث الأول، سنتبعها في المبحث الثاني لمحاولة التعرف على الاندماج المصرفي كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف، وسنتناول في المبحث الثالث بعض التجارب العالمية للاندماج المصرفي.

بينما الفصل الرابع والأخير فهو يختص بعرض متطلبات تجسيد الاندماج المصرفي في الجزائر سنعرض في المبحث الأول تطور الجهاز المصرفي الجزائري، وفي المبحث الثاني سنتعرف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري، بينما ندرس في المبحث الثالث الاندماج المصرفي في الجزائر.

الفصل الأول:

التطورات المصرفية العالمية وأثرها على النظام المصرفي

تمهيد:

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من التغيرات العالمية المتسارعة والمتلاحقة والتي جعلت حدة المنافسة في السوق المصرفي تزداد بمعدل متسارع، وقد صاحب هذه المتغيرات ظهور الكيانات المصرفية الضخمة أملا في تحقيق استمرارية نشاطها في ظل محيط اقتصادي يتسم بالتحرير من جميع القيود، وبذلك أصبحت المؤسسات المالية بإمكانها القيام بالأنشطة المصرفية.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل أهم هذه التطورات المصرفية العالمية وأثرها على النظام المصرفي وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث نتناول فيها ما يلي:

المبحث الأول: متغيرات البيئة المصرفية المعاصرة.

المبحث الثاني: الأزمات المالية والمصرفية.

المبحث الثالث: أثر المتغيرات المصرفية العالمية على النظام المصرفي.

المبحث الأول: متغيرات البيئة المصرفية المعاصرة

لقد شهد النظام المصرفي العديد من المتغيرات العالمية المتسارعة، أدت إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفي، مما جعل العديد من الدراسات تعالج هذه المتغيرات إما في إيجاد البديل أو التكيف معها.

المطلب الأول: الاتجاه نحو عولمة النشاط المصرفي

تشير الكثير من المتغيرات والتطورات الخاصة بالعولمة المالية أن لها تأثيرا كبيرا على الأنظمة المصرفية العالمية.

الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية وخصائصها

للعولمة المالية عدة تعاريف وخصائص نوجزها فيما يلي:

أولا: مفهوم العولمة المالية: تعددت تعاريف العولمة المالية و لم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل ورغم ذلك فمن الضروري طرح أهم التعريفات التي وردت:

1. عرفها G- Alonso : هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحويل إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما يؤدي إلى التكامل و ارتباط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي.[1]

2. العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة و وحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث على أعلى العوائد وأقل المخاطر.[2]

3. يشير مصطلح العولمة المالية إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادلين الفاعلين في الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة أهماه السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير الاقتصادي والمالي المصاحبة لتوسع وانتشار عمليات الاندماج بين الشركات العامة والمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة، مما أدى إلى خلق كيانات.

---

[1]- رمزي زكي، " العولمة المالية "، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 20.

[2]– ساعد مرابط، أسماء بلميهوبي، "العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكر، يومي 21 و 22 نوفمبر2006، ص 50.

ثانيا: خصائص العولمة المالية: للعولمة جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها:

1- سيادة آلية السوق و السعي لاكتساب القدرة التنافسية: تعتمد على التقدم التكنولوجي والثروة المعلوماتية وثروة الاتصال والمواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية.[1]

2- ديناميكية وحركة العولمة: تظهر من خلال التكتلات الاقتصادية والإقليمية التي تعمل على مواجهة عولمة الاقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية، كما أن العولمة تعمل على إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

3- الاعتماد على الاقتصاد المتبادل: في إطار مبادئ العولمة تم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات، وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أثار عديدة أهمها[2]:

- اعتماد متبادل كبير بين الدول في العالم الصناعي المتقدم؛
- حركة انتقال الصدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية (فإذا حدثت موجة انتعاش أو انكماش في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلدان الصناعية الأخرى و النامية) ؛
- زيادة درجة المنافسة مما أدى إلى ظهور شركات ومؤسسات مالية ومصرفية عملاقة.

4- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات ونقل للتكنولوجيا والخبرات الإنتاجية والتسويقية الإدارية.

الفرع الثاني: منافع و مخاطر العولمة المالية

إن للعولمة المالية عدة منافع، بالمقابل لها مخاطر متعددة نذكرها فيما يلي:

[1]- محمد العربي ساكر، عالم عبد الله، " موقع الدول العربية من العولمة، إشارة خاصة لحالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكر يومي:21 و22 نوفمبر2006، ص 70.

[2]- أوسرير منور، "المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 20.

أولا: منافع العولمة المالية: تمثلت المنافع الأساسية للعولمة في توجيه الأموال إلى استخدامات إنتاجية عديدة، بحيث تساعد كل من البلدان النامية والمتقدمة على السواء في تحقيق مستويات معيشية أعلى، بالإضافة إلى منافع أخر متمثلة في:[1]

– يؤدي التنويع في موارد التمويل إلى تقليل خطر أزمات الائتمان، فإذا كانت المصارف تعاني من صعوبات يتجه المقترضون نحو الحصول على أموال بإصدار أسهم أو صكوك تأمين في أسواق الأوراق المالية المحلية أو الدولية.

– يستطيع المقترضون والمستثمرون الذين تتاح لهم فرص أكبر لاختيار الحصول على شروط أفضل لتمويلهم.

– تستطيع المؤسسات المالية والمصارف الحصول بسرعة وفي أي وقت على ما تحتاج إليه من خلال اللجوء إلى سوق الأوراق المالية.

ثانيا: مخاطر العولمة المالية: خلفت العولمة المالية عدة مخاطر، خاصة على الدول التي تعاني اقتصادياها من الهشاشة والسائرة في طريق النمو، ولعل من أهم المخاطر ما يلي:[2]

1– المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: تكمن خطورة التقلبات الفجائية لرأس المال في أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني من حيث:

– الدخول بكميات كبيرة عادة ما يحدث:

– ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات وبالتالي عجز الميزان التجاري.

– ارتفاع أسعار الأصول وخاصة الأراضي والعقارات والأصول المالية.

– الخروج بكميات كبيرة غالبا ما يحدث:

– انخفاض سعر صرف العملة؛

---

[1]– قراش عمر، "متطلبات إرسال الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2013، ص ص 04-05.

[2]– كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 61-62.

– تدهور الأصول العقارية والمالية؛

– انخفاض الأسعار وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

2– مخاطر تعرض المصارف للأزمات.

3– مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة: لقد خلق نظام تعويم أسعار الصرف بعد انهيار نظام " بروتن وودز" الجو الملائم للمضاربة في الأسواق المالية، بحيث أنه كان تحويل مبلغ مالي من بلد إلى أخر لا يتم إلا بعد الحصول على موافقة من السلطات النقدية لذلك البلد.

4– مخاطر هروب الأموال الوطنية: إن تزايد وتيرة الاستثمارات الأجنبية وعمليات انتقال رؤوس الأموال أدى إلى هروب الأموال الوطنية نحو الشركات الأم و انتقالها للاستثمار في بلدان أخرى.

المطلب الثاني: لجنة بازل الدولية

مع تزايد المنافسة الدولية، وفي ظل تأثر الجهاز المصرفي بالعولمة وتداعياتها أصبح أي مصرف عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ، وفي ظل تصاعد تلك المخاطر بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهتها، أول خطوة في هذا الاتجاه شكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفي.

الفرع الأول: التعريف باتفاقية لجنة بازل

تكونت لجنة بازل من ممثلين دول الصناعة العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية وذلك مع نهاية 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية الكائن مقره بمدينة بازل السويسرية حيث تهدف إلى:[1]

– تقدير حدود دنيا لكفاية رأس مال المصارف؛
– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛
– تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة.

[1]– بونيهي مريم، "مقررات لجنة بازل و أهميتها في التقليل من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011، ص 21.

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية بازل I

ظهرت الحاجة إذن إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي وللقضاء على مصدر مهم من مصادر انعدام عدالة المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات رؤوس الأموال الخاصة بكل دولة، و عليه ظهر نظام لقياس المال أطلق عليه " اتفاقية بازل 1 لكفاية رأس المال".

أولا: مكونات رأس المال

يتكون رأس المال من شريحتين:[1]

1- الشريحة الأولى: تشمل رأس المال الأساسي ويتمثل في حقوق (المساهمين +الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة و القانونية + الأرباح غير الموزعة).

2-الشريحة الثانية: و يدعى برأس المال التكميلي، أو المساند ويتمثل في الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

ثانيا: قياس كفاية رأس المال (أوزان المخاطرة)

تستند طريقة قياس كفاية رأس المال إلى نظام أوزان المخاطر حيث تم تصنيف الدول في ضوء تقرير لجنة بازل إلى مجموعتين و ذلك كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية والتي تظم دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية " OCDE " بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها من الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

- **المجموعة الثانية:** تشمل باقي دول العالم، واعتبرتها لجنة بازل دولا ذات مخاطر مرتفعة ويتم حساب معدل كفاية رأس المال وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

[1]- بونيهي مريم، مرجع سابق الذكر، ص 21.

كما ركزت هذه الاتفاقية على المخاطر الائتمانية.

وفي سنة 1995 قامت لجنة بازل بتعديلات على معيار كفاية رأس المال تتمثل في:[1]

- تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال.

إضافة شريحة ثالثة لرأس المال لتغطية جزء من مخاطر السوق.

أقرت اللجنة 5 أوزان المخاطرة وهي: 10%، 20%، 50%، 100%.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل II

رغم نجاح اتفاقية بازل في زيادة رأس المال إلا أن التطورات المالية، وجدت مخاطر لا يغطيها معيار بازل I والذي أصبح أقل إلزاما وعلى إثر ذلك أصدرت لجنة بازل في جويلية 1999 مقترحات جديدة بشأن كفاية رأس المال، وتم الصدور الفعلي للإطار الجديد للجنة في جويلية 2004 كنتيجة طبيعية لمواكبة التطورات المصرفية الدولية.

حيث اعتمدت اتفاقية بازل II على ثلاث ركائز أساسية:[2]

أولا: المتطلبات الدنيا لرأس المال

- لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8%.

إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل، قسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين، مخاطر مالية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق) وغير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل.

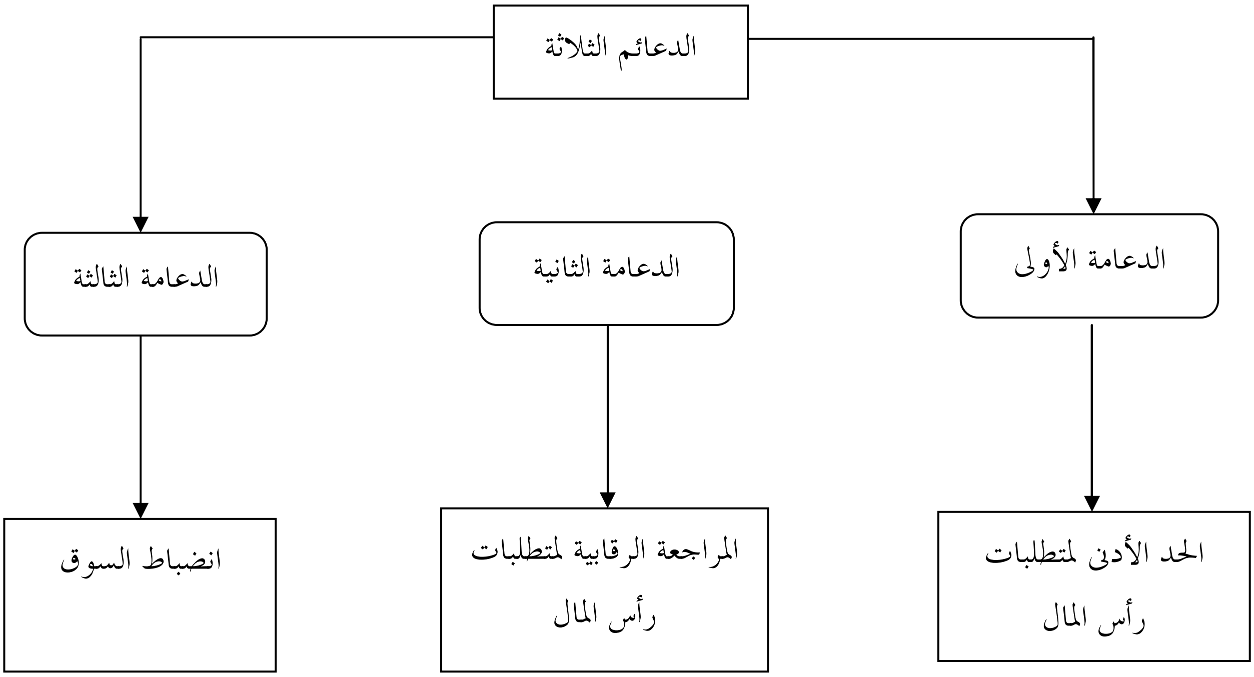
ثانيا: ضرورة مراجعة القواعد التنظيمية المعمول بها حاليا فيما يخص الإشراف والرقابة على المصارف وبيان مدى كفايتها.

ثالثا: انضباط السوق (الإفصاح العام) بهدف تحقيق أغراض اللجنة من حيث الكفاءة في إدارة المخاطر الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

[1]- عبد الله بلوناس، نسيمة موسى، " دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 26و27نوفمبر 2008، ص 10.

[2]- بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك"، أطروحة دوكتراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 64.

الشكل رقم (01-01): الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II



المصدر: بريش عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 65.

الفرع الرابع: اتفاقية بازل III: معيار دونوق

من أهم مرتكزات اتفاقية بازل "3":[1]

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2% إلى 4% مضافا إليه هامش احتياطي أخر يتكون من أسهم عادية 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية.
- رفع معدل الملاءة لرأس المال إلى 10% عوض 8% هذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.
- زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التو ريق وغيرها من الأدوات المركبة.
- اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبيتين في الوفاء بمتطلبات السيولة(نسبة تغطية السيولة، قياس السيولة).

[1]- محمد بن بوزيان، عبد الحق بن عمر، "البنوك الإسلامية و النظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل (3)"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة تلمسان، 19-21 ديسمبر2011، ص 28.

المطلب الثالث: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

لقد ورد تحرير الخدمات المالية والمصرفية كملحق مستقل ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATT، والتي تعد إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة من سنة (1972 إلى 1993) حيث كشفت بعد مفاوضات شاقة على عدة نتائج هامة كان أهمها الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة " OMC " في 1 جانفي 1995.

الفرع الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية وخصائصها

سنتعرف على المفاهيم الرئيسية للخدمات المالية والمصرفية بالإضافة إلى أهم الخصائص التي تتميز بها.

أولا: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية

تعرف الخدمات المصرفية على أنها:

- خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمة مالية وتشمل جميع أنواع التأمين والخدمات المالية المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية.
- تعرف حسب ما ورد في اتفاقية الأورغواي بأنها تلك الخدمات التي تعني منح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص.

الخدمات المالية جزء من الخدمات المصرفية تعرف على أنها مجموع ذلك الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها، وهي خدمات متنوعة وعديدة وعموما ينظر إلى الخدمة المصرفية من ثلاث زوايا:[1]

- جوهر الخدمة: أي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العمل تحقيقها من وراء طلب الخدمة.
- الخدمة الحقيقية: مضمون الخدمة المصرفية يرقى بجوهرها إلى مستوى التفضيل لدى العملاء وتوقعاتهم.
- الخدمة المدعمة: تمثل مضمونا خدميا متكاملا.

[1]- زيدان محمد، "دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي – دراسة حالة BADR-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 166.

ثانيا: خصائص الخدمة المصرفية

تتصف هذه الخدمات بمجموعة من الخصائص هي:

- نظام تقديم الخدمة على درجة عالية من الخصوصية؛
- الخدمة المصرفية غير محسوسة: حيث يتعذر على الشخص طالبها أن يلمس الخصائص المادية والمنفعية؛
- الخدمات المصرفية تنتج وتستهلك في نفس الوقت وليست قابلة للاستيراد؛
- لا يمكن صنع الخدمات مقدما أو تخزينها.

الفرع الثاني: الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية:

أهم الخدمات المصرفية التي شملتها الاتفاقية تتلخص فيما يلي:[1]

- قبول الودائع و الأموال بين المؤسسات والأفراد (التأجير التمويلي)؛
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية؛
- خطابات الضمان والاعتماد المستندية وعمليات النقد الأجنبي؛
- المشتقات المالية والمصرفية بمختلف أنواعها وأعمال السمسرة والنقد؛
- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها من الأدوات؛
- تقديم خدمات الاستشارة والوساطة المالية وكافة الخدمات المصرفية والمالية.

الفرع الثالث: مزايا تحرير الخدمات المالية والمصرفية

- تحسين فعالية القطاع المصرفي: من خلال خفض تكاليف أداء الخدمات المصرفية؛
- تحسين التشريعات والسياسات الاقتصادية الكلية؛
- تحسين التخصيص الأولي للموارد: تمثل تجارة الخدمات المصرفية مكسبا أخر حيث تشجع تدفق رؤوس الأموال الموجودة في حالة فائض نحو الدول الأخرى، كما أن تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية يحسن كذلك وسائل تسيير المخاطر و التأمين.

[1]– طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية والانعكاسات على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 4.

المبحث الثاني: الأزمات المالية والمصرفية

تعد الأزمات من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولا نظرا لطبيعتها وارتباطها بدورات الأعمال ويرجع كذلك سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات إلى الخسائر والتكاليف المالية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية

أضحى مفهوم الأزمة المالية من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة.

الفرع الأول: تعريف الأزمات المالية

هناك تعاريف كثيرة ومتنوعة نذكر منها ما يلي:

أولا: التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف.[1]

ثانيا: الأزمة المصرفة: هي تلك الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة إعسارها بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال هذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، كما يعرف البعض الأزمة على أنها فترة تكون فيها معظم المصارف في حالة عدم سيولة أو إعسار.[2]

ومن مجمل المفاهيم السابقة نستخلص التعريف التالي للأزمة المصرفية و المالية: هي تلك الصدمات والذبذبات التي تؤثر بشكل كلي أو جزئي على مختلف المتغيرات الاقتصادية والتي تصيب النظام المالي والمصرفي بإعسار شامل يؤدي إلى انهياره وإعادة النظر فيه من جديد.

الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية

تبرز الخصائص الأساسية لهذه الأزمات فيما يلي:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ؛

---

[1]- فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1999، ص 207.

[2]- السيد البدوي عبد الحافظ، " إدارة الأسواق المالية نظرة معاصرة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤدية والمعارضة لها؛
- نقص المعلومات الكافية عنها؛
- إنها تسبب في بديتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمعالجتها.

الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية

هناك عدة أنواع للأزمات المالية نذكر منها:

أولا: الأزمات المصرفية: تنشأ عندما يواجه المصرف زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبالتالي تحدث أزمة السيولة لدى المصرف، وإذا امتدت لمصارف أخرى يحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية.[1]

ثانيا: أزمات سوق رأس المال: "حالة الفقاعات" تحدث العديد من الأزمات في أسواق رأس المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة " Bubble "، والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادية نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل ولكن بمجرد عودة الأسعار إلى قيمتها الحقيقية يحدث انهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.[2]

ثالثا: أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث هذه الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.

المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية قبل 2008

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم وأشهر الأزمات العالمية

الفرع الأول: أزمة الكساد العالمي 1929

---

[1]- صوفان العيد، "دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة"، دراسة التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011،ص 28.

[2]- نفس المرجع أعلاه، ص 29.

بعد الحرب العالمية الأولى عرف العالم أسوء كارثة اقتصادية واجهت الاقتصاد العالمي تسمى " أزمة الكساد" ولقد كانت بداية الأزمة في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق ولكن لا وجود للمشترين وفي نفس اليوم وجد ألاف المساهمين أنفسهم مفلسين وخسرت بورصة نيويورك 30 مليار دولار و50% من قيمتها واستكملت الأزمة تأثيرها حتى أعلنت عشرات المؤسسات المالية ومئات المصارف وشركات التأمين في الو.م.أ إفلاسها وارتفعت أحجام البطالة إلى 8% بعدما كانت 0.9% واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25% سنة 1933.

الفرع الثاني: أزمة وول ستريت 1987

حدثت بداية الأزمة يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 الذي أطلق عليه يوم الاثنين الأسود " Black Monday" حيث انهارت فيها أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في نيويورك ومنها الأزمة إلى بقية البورصات العالمية، لكن كانت هذه الأزمة أقل حدة من أزمة الكساد (1229 – 1933) إذ لم تستمر فترة طويلة (سنة واحد)[1].

من أهم نتائجها:

- تلاشي مؤشر البورصة الأسترالية وانخفضت أسعار العقارات؛
- انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشر " دواجونز" و " نيكاي"؛
- تعرض الكثير من المصارف للإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض.
- ارتفاع حجم البطالة.

الفرع الثالث: أزمة المكسيك 1994

إن الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي قصير الأجل أدى إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد الأجنبي، ونتيجة تخوف المستثمرين من حالة عدم الاستقرار بعد إتباع سياسة التعويم تمت مهاجمة العملة من طرف المضاربين.

ترتب على ذلك تخفيض قيمة البيزو بحوالي 30% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي وذلك في ظرف 03 أيام وبداية من 1995 أخذت قيمة الدولار تنخفض أيضا.

[1]– بوكساني رشيد، "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 181.

الفرع الرابع: أزمة جنوب شرق أسيا1997

شهدت الأسواق العالمية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الأسيوية) انهيار كبير في سوق العملة بتايلاندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة (أندونسيا – الفلبين – وكوريا الجنوبية) وغيرها وفي هونغ كونغ انخفض مؤشر "Heny Seng " بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من 30 عاما.

ومن أهم الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة:

- انخفاض حاد في عملات الدول المذكورة أعلاه؛
- ارتفاع نسب التضخم خلال فترة قصيرة و لم تستطع الحكومات السيطرة عليه و الحد منه؛
- ضعف الرقابة الحكومية والأموال ونقص الشفافية المتمثل في عدم دقة البيانات المنشورة؛
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج.

الفرع الخامس: أزمة 11 سبتمبر 2001

شهد الدولار الأمريكي انتعاشا كبيرا في التسعينات، إلا أنه لم يستمر ففي 2001/09/11 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث كان لها بالغ الأثر في الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى تراجع عدة مؤشرات، من أهم نتائجها:

- انخفاض الناتج المحلي الخام بمقدار 35%؛
- انخفاض سعر صرف الدولار اتجاه اليورو إلى أدنى مستوى له خلال ستة أشهر؛
- تم إيقاف العمل ببورصة نيويورك للأوراق المالية لمدة أسبوع.

انخفاض سعر البترول بشدة لتقلص استهلاك المنتجات البترولية والذي أدى إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي.

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي انفجرت سنة 2008 الأسوأ منذ أزمة الكساد والتي تعتبر كامتداد لأزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن والعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للمصارف، ثم تطورت وأصبحت أزمة مالية عالمية وانفجرت في سبتمبر 2008.

الفرع الأول: أسباب هذه الأزمة

من أسباب هذه الأزمة نجد:

أولا: الإفراط في منح القروض الأقل جودة: أي يقوم المواطن الأمريكي بشراء عقار بالدين من المصرف مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع العقار يحاول صاحبه الحصول على قرض جديد وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية وذلك لسهولة الحصول على قرض، ومن هنا تسمى بالرهون الأقل جودة لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حالة انخفاض ثمن العقار.[1]

ثاني: الارتفاع في معدلات الفائدة: إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير يعني أن الأعباء الحالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم ترد بالتدريج، ثم تبدأ بالارتفاع مما جعل المقترضين غير قادرين على السداد، وازداد عددهم مع مرور الوقت، مما أدى إلى تراجع وانخفاض أسعار العقار.[2]

ثالثا: توسيع المصارف في استخدام المشتقات المالية

المصارف لم تكتفي بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وعندما يجتمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه بالتوريق فكأن المصرف لم يكتفي بالاقتراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، أي استخدام نفس العقار للاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الاقتراض طبقات متتابعة من الاقتراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا يمكن إضافة أسباب أخرى نوجزها فيما يلي:

- اختلال التوازن بين الأنشطة المالية والأنشطة الإنتاجية؛
- ضعف الشفافية ونقص الرقابة والإشراف وكذا إفساد الإدارة العليا؛
- جشع المصارف والتسارع في تقديم التمويل دون مراعاة قدرة المقترضين على السداد؛
- نمو نشاط المضاربة والتوسع في الدين.

---

[1] - قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 40.

[2] - سامر مظهر قنطقجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة، دمشق، 2008، ص 32.

الفرع الثاني: مظاهر أزمة الرهن العقاري

تبرز مظاهر الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

أولا: دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود: تراجع الاقتصاد الأمريكي وهذا بسبب تراجع استهلاك العائلات نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع والطاقة من جهة، وتضييق المصارف على منح القروض بسبب نقص السيولة من جهة أخرى.[1]

ثانيا: خسائر قطاع العقارات: تراجع أسعار المساكن وهذا لزيادة حجم المعروض من العقارات للبيع في المزاد العلني، كما تراجعت نسبة المساكن بسبب إفلاس العديد من شركات القرض العقاري.

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة: نتيجة لإفلاس بعض المؤسسات المالية والشركات العقارية تراجع أداء البعض الأخر وقد عرفت نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا.

المبحث الثالث: أثر المتغيرات المصرفية على النظام المصرفي

لقد كان للتطورات التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية العديد من الآثار وهذه الآثار أدت إلى إعادة هيكلة البيئة المصرفية كما أثرت على الصناعة المصرفية، وهذه الآثار منها ما هو ايجابي وما هو سلبي وسنتطرق في هذا المبحث لأثر هذه المتغيرات.

المطلب الأول: أثر العولمة المالية على النظام المصرفي

تتمثل آثار العولمة المالية على النظام المصرفي فيما يلي:

الفرع الأول: الاندماج المصرفي

لقد أدت العولمة المالية وتأثيرها على الجهاز المصرفي إلى حدوث موجة من الاندماجات المصرفية سواء بين كل من المصارف الكبيرة والصغيرة وبين المصارف الكبيرة وبعضها البعض، حيث أصبحت ظاهرة الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها كل المصارف في العالم.

---

[1]- كمال رزيق، عبد السلام عقون، "مكانة الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، بيومي 05و06 ماي 2009، ص 02.

الفرع الثاني: الاتجاه نحو خوصصة المصارف

تعتبر خوصصة المصارف إحدى نتائج العولمة، وتتلخص أهم دوافع الخوصصة في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي، وكذا توسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وترشيد الإنفاق وإدارة أفضل للسياسة النقدية.[1]

الفرع الثالث: تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال

مع زيادة العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم حوالي 500 مليار دولار سنويا وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي.

الفرع الرابع: تزايد حدة المنافسة المصرفية

مع تزايد أثر العولمة المالية، أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، وقد أخذت هذه المنافسة ثلاث اتجاهات رئيسية وهي:[2]

الاتجاه الأول: المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية آو السوق المصرفية الدولية.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات.

الفرع الخامس: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

أخذت المصارف تتجه نحو أداء خدمات مالية لم تكن تقوم بها من قبل، حيث تنوعت مصادر الأموال، وتنوعت مجالات استخدامها وتوظيفها.

[1]- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر، 2003، ص 237.
[2]- بريش عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 33.

المطلب الثاني: آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية على الجهاز المصرفي

أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك مجموعة من الآثار سواء كانت ايجابية آو سلبية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية على النظام المصرفي.

الفرع الأول: الآثار الايجابية

أولا: إن احترام شدة المنافسة تدفع بالمصارف إلى تحسين الإدارة والزيادة في كفاءة تقديم الخدمات المالية وتخفيض العمولات، وتخفيض الفرق بين سعر الفائدة للودائع والقروض.[1]

ثانيا: تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف وتطوير النظم الإشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك و التواجد الأجنبي.[2]

ثالثا: تخفيض مخاطر السوق في السوق المصرفية.

رابعا: تزايد عمليات الاندماج المصرفي وتعميق درجة المنافسة، وهذا ما ينتج عنه انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين جودتها.

خامسا: ينتج عن تجارة الخدمات المصرفية تحسين تخصيص الموارد المالية وبذلك يزداد التحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات وبالتالي يزداد العائد على الاستثمار.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

يمكن القول إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يخلق العديد من الآثار السلبية على القطاع المصرفي منها ما يلي:

أولا: يمكن أن تسيطر المصارف الأجنبية بعد هذا التحرير على السوق المصرفية المحلية خاصة إذا كانت هذه المصارف على قدر من الكفاءة تفوق كفاءة المصارف الوطنية.

ثانيا: إن التحرير يؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف المركزي في توجيه السياسة النقدية وضبط السوق المصرفي[3].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 128.

[2]- عاطف السيد، "الجات و العالم الثالث دراسة تقويمية للجات و إستراتيجية المواجهة"، الإسكندرية، 1999، ص 143.

[3]- بريش عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 112.

ثالثا: قد يؤدي هذا التحرير إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات مصرفية.

رابعا: ضعف قدرة المصارف من فتح فروع لها في الأسواق الأجنبية وهذا ما لا يسمح بالاستفادة من المبادلة.

خامسا: قد تؤدي عملية التحرير إلى فشل أحد أو مجموعة من المصارف وإفلاسها هذا ما سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي، وهذا ما يهدد استقرار النظام المصرفي.

سادسا: ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية الوليدة في ضوء المنافسة الشديدة.

المطلب الثالث: أثر أزمة الرهن العقاري العالمية على النظام المصرفي.

نتج عن أزمة الرهن العقاري العديد من الاختلال في المنظومة المالية والمصرفية ومن الآثار السلبية ما يلي:[1]

- إفلاس بعض المصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين؛

- إفلاس بعض الشركات أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض المصارف بتنفيذ الرهانات وضمانات التي معها وهذا سبب خلل في التدفقات النقدية لها؛

- فقط الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانية الدولة وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة؛

- قيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانيتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات و المصارف المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع؛

- فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهون بسبب القروض، إذ فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا في عداد المشردين.

- الخوف و القلق الذي أصاب جميع الأفراد.

[1]- قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 42.

خلاصة الفصل:

كان للمتغيرات المصرفية العالمية خلال العقدين الأخيرين والتي كان من أبرزها العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، بالإضافة إلى الأزمة العالمية الأخيرة أثر واضح في بروز عمليات الاندماج المصرفي حيث برز موضوع الاندماج كأحد الوسائل لتحسين القدرة التنافسية لدى المصارف وهو العلاج الناجح للكثير من المشاكل المصرفية وعلى رأسها تدني ربحية المصارف واضمحلال قواعدها وضعف قدرتها على مواجهة المنافسة.

ولا شك في أن الاتجاه نحو الاندماج يهدف إلى قيام كيانات تستطيع المنافسة ليس على الصعيد المحلي فقط، وإنما على الصعيد الدولي.

وهذا ما سنحاول إثباته من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الاندماج المصرفي كتوجه جديد لتطوير النظام المصرفي

تمهيد

المتتبع للعلاقات الاقتصادية الدولية في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم بداية القرن الحالي يلاحظ مدى التغيرات التي تلاحقت على مختلف الأصعدة، فقد شهد هذان العقدان انهيار النماذج الاشتراكية و التحول نحوى آليات السوق، وإقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تناولت أول مرة قطاع الخدمات الذي يضم الخدمات المالية والمصرفية التي تعد عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة كما تزايدت التوجهات نحوى إقامة التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة، وتصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات في المجالات كافة، وهذا ما جعل الاقتصاد العالمي يتسم بسمة تحرير التجارة والاستثمار والاتجاه نحو العولمة ولعل أبرز تجلياتها تمثلت بالعولمة المالية (المصرفية) التي عكست أداء الفعاليات الاقتصادية إذ أصبحت بفعلها معدلات نمو رؤوس الأموال الدولية تزيد على معدلات نمو التجارة والدخل العالميين وغدت حركة رؤوس الأموال و ليست التجارة هي القوة الدافعة للاقتصاد العالمي.

تلك المتغيرات العالمية عملت على تشجيع الاندماجات بين الشركات العالمية،ولاسيّما داخل القطاع المصرفي الذي يحضى بأهمية كبيرة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لأن خلق الكيانات المالية الكبيرة ستكون مسألة حاسمة في المنافسة بين أطراف هذا النظام لذلك يسعى الجميع إلى إعادة هيكلة الأسواق المصرفية بما يكفل قيام أسواق مصرفية ملائمة للتحولات البنيوية المتسارعة في الصناعة المصرفية بفعل التطور التكنولوجي وسرعة الإنجازات العلمية في مجالات المعلوماتية و الاتصالات.

ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي.

المبحث الثاني: آثار الاندماج المصرفي.

المبحث الثالث: الاندماج المصرفي كأداة للارتقاء بكفاءة وجودة الخدمة المصرفية.

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي

أصبحت ظاهرة الاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية للانتباه، كونها قد تعاظمت مؤخرا إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة عالم اليوم، كما أنها باتت مطلبا ملحا من جانب كثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال، إذ تشهد الأسواق المصرفية الدولية عمليات كثيرة وبأحجام كبيرة.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم الاندماج المصرفي

نتناول في هذا المطلب الجذور التاريخية للاندماج بالإضافة إلى معرفة مختلف المفاهيم الأساسية للاندماج.

الفرع الأول: نشأة الإدماج المصرفي

تشير الكتابات الأولية أن فكرة الاندماج المصرفي فكرة قديمة يتم تناولها عبر المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى (1893– 1904): ارتبطت هذه الموجة بالثورة الصناعية حين ظهرت التكتلات الدولية خلال فترة الستينات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان الباحثون المبكرون لديهم القليل من التوثيق الرسمي حول الموجة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية والبداية كانت بعد الذعر المالي لسنة 1893، وبلوغ قمة ذروة الاندماج لسنة 1893 حين اختفى أكثر من 401 مؤسسة مالية.

وفي هذه الموجة حصلت الاندماجات الأفقية والرأسية التي خلقت عمالقة الشركات الأساسية في مجال الحديد والصلب والهواتف والنفط والتعدين والسكك الحديدية، أما الموجة الأولى في بريطانيا فكانت قليلة حتى سنة 1914 والمعلومات المتوفرة كان أبرزها إنشاء شركة يونايتد كوليريز عن طريق دمج ثماني شركات صغيرة، وقياس شركة جيه بي كونس باندماج ثلاث شركات مماثلة ومن ثم السيطرة على 16 مصنعا من أفضل المصانع في هذه التجارة، إضافة إلى امتلاكها 60 فرعا.

أما نهاية هذه الموجة في الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ من الآثار السلبية التي انعكست على الفقراء والأغنياء معا، بعد تثبيت الأسعار عن طريق الاحتكارات الناجمة عن عمليات الاندماج، وتطور الأمر إلى تقديم شكوى إلى المحاكم التشريعية والوطنية، ثم الاضطرابات التي أحدثها عمال الفحم والفولاذ، ورافق ذلك الإخفاق الذي لحق بحركة

[1]- مطاي عبد القادر، "الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص ص 106 – 110.

الاندماج، فمن بين 328 صفقة أخفق نحوى 154، وكان من أسباب ذلك رشوة المشرعين القانونيين للإنجاح الصفقات وانتشار عمليات السرقة، وهو الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى إصدار " قانون شيرمان Scherman autitrust act " الذي عزز سنة 1913 بإصدار قانون كلينتون لوقف الفساد الإداري.

إن محصلة تلك التطورات كانت ظهور دلالات الأزمة المالية خلال فترة (1904 – 1907) إذ خفض الجهاز المصرفي رؤوس الأموال المعروضة إضافة إلى انخفاض أسعار المعادن والمواد الأولية، إثر محاولة احتكار المواد الأولية و انعكست تلك الأزمة على بورصة نيويورك فانخفض مؤشر الأسهم من 35% في الربع الثالث من سنة 1907 إلى 20% في الربع الرابع من نفس العام، فأدى ذلك إلى إعلان أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية " ناشيونال بنك أو كومارز National bank of comars " إفلاسه، مما أدى بالمودعين إلى التسارع في سحب إيداعاهم، ثم توالت الإفلاسات وتوقفت المصارف عن الدفع إلى أ وضعت الحرب العالمية الأولى وسلسلة الاندماجات المصرفية التي تلتها نهاية هذه الموجة.

المرحلة الثانية (1919 – 1929): حصلت في هذه المرحلة اندماجات متزايدة بين الصناعات التي كونت خلال المرحلة الأولى، وكان الحافز الرئيسي لهذه الموجة التكامل العمودي (الاندماجات العمودية) المرتبطة بالفوائد المتعلقة بالإنتاج الكبير، وما يحققه من فوائد متعددة من أبرزها النجاح في حماية براءة الاختراع والحفاظ على العلامات التجارية وتجميع رؤوس الأموال، وقد انتشرت تلك الاندماجات في الصناعات المتخصصة في معالجة الأغذية والكيمائيات والتعدين والسيارات، وبما أن قانون " شيرمان " و قانون " كلينتون " كانا يقتصران على الاندماجات الأفقية، و يتصديان للمساوئ السلبية التي تترتب على هذا النوع من الاندماجات، وهو ما مثل حافزا للصناعات التي جربت الاندماجات خلال الموجة الأولى باللجوء إلى التكامل العمودي، و لم تخرج الصناعة المصرفية من هذه التطورات و اندفعت باتجاه الاندماج حيث تشير البيانات إلى تقلص عدد المصارف من 30419 سنة 1921 إلى 25113 سنة 1929.

وفي هذا الوقت كانت بريطانيا تحقق اندماجات أفقية توازي الاندماجات العمودية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها تشكيل شركة أي سي أي ICI من أربع شركات كيميائية.

انتهت هذه الموجة إثر أزمة سنة 1929 التي تعد من كبرى الأزمات الاقتصادية من حيث العمق و الخطورة، نظرا لما خلقته من انعكاسات اقتصادية و سياسية على صعيد النظم الاقتصادية العالمية.

المرحلة الثالثة (1955 – 1987): تقف الأسباب التقليدية السابقة وراء هذه الموجة إضافة إلى الأسباب الجديدة التي ظهرت بعد التدهور الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية ومحاولة التوافق مع الظروف الجديدة في مقدمتها أن القيمة الحقيقية لمئات الشركات لا تعكس القيمة الموجودة في السوق آنذاك و خصوصا في ظل الثورة الكيترية التي أدت إلى التزام معظم الحكومات الأوربية الغربية بالتوظيف والاستخدام، وهو ما قلل من الاندماجات الدفاعية المواجهة حالات التدهور التي حصلت أثناء الحرب العالمية الثانية.

يشير الجدول أدناه إلى الأهمية النسبية لكل لأنواع الاندماجات ويلاحظ تصاعد حركة الاندماجات بأنواعها خلال الفترة (1951 – 1978) التي اتسمت بتفوق الاندماجات المختلطة بشقيها (توسع السوق و توسع الإنتاج) على حساب العمودية و الأفقية، و بلغت ذروتها في نوع توسيع الإنتاج ما بين (1967 – 1968) التي يطلق عليها مرحلة الاندماجات.

الجدول (02–01): تصنيف الاندماجات الدولية بحسب أعدادها للفترة (1951 – 1978).

السنوات / نوع الاندماج	54 - 51	58 - 55	62 - 59	66 - 63	68 - 67	1978
الأفقية	30	60	44	54	26	21
العمودية	10	34	48	53	34	13
المختلطة						
– توسيع السوق	05	09	22	17	01	صفر
– توسيع الإنتاج	30	101	104	189	216	37
أخرى	6				84	39
المجموع	81	214	264	364	361	110

Source: Fred Weston – Mergers restructuring and carporate – prentice hall USA 1999, p : 13.

ويعطينا الجدول رقم (02-02) متابعة أيضا لحركة الاندماجات خلال الموجة للفترة (1969 – 1984) وهناك ملاحظتين رئيسيتين عن الجدول:

الأولى: تراجع الاندماجات عن بدايته وقد مثل سنة 1973 نقطة بداية التراجع إذ انخفض العدد من (1205) و(4040) إلى (504) – (2861) عام 1974 في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم استمرت هذه الحالة في السنوات التالية.

الثانية: زيادة قيمة الاندماجات بالرغم من انخفاض عددها بفعل عوامل التضخم و ارتفاع المعدل العام للأسعار في الدول الصناعية المتقدمة.

الجدول(02-02): العدد و القيم للاندماجات في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1969– 1984) مليار العملة المحلية

البيـــان / السنـــوات	بريطانيا		الولايات المتحدة الأمريكية	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1969	846	1,1	6107	23,7
1970	793	1,2	5152	16,4
1971	884	0,9	4608	12,6
1972	1210	2,5	4801	16,7
1973	1205	1,3	4040	16,7
1974	504	0,5	2861	12,5
1975	315	0,3	2297	11,8
1976	353	0,4	2276	20
1977	481	0,8	2224	21,9
1978	567	1,2	2106	34,2

1979	534	1,7	2128	43,5
1980	469	1,5	1889	44,4
1981	452	1,2	2395	83,6
1982	463	2,2	2346	53,8
1983	447	2,4	2533	73,1
1994	504	3,3	2543	122,2

Source: Trance Cooke Mergers and acquisition – basil blackwell – New York, 1988, p: 15 -21.

المرحلة الرابعة (1988 –1997): بدأت خلال الربع الثالث من سنة 1992 إثر نتائج حرب الخليج الثانية، إذ كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الصناعية الأخرى مشكلات في الميزانيات الحكومية فاضطرت إلى إجراء تخفيضات في نفقات الدفاع وفي الوقت نفسه أجبر الكثير من الصناعات العسكرية على الدخول في موجة من الاندماجات والتوجه، وقد ارتبطت هذه الفترة بسياسات التحرير وثورة المعلومات و الاتصالات وهو ما يبرر بداية تاريخ جديد في الاندماج فظهرت عدة اندماجات مصرفية في تلك الفترة.

ففي أوروبا بدأت الاندماجات إلى تراجع عدد المصارف في فرنسا من 801 مصرفا سنة 1990 إلى 626 بنك عام 1994، وخلال نفس الفترة تراجع عدد المصارف الهولندية من 153 مصرف إلى 127 مصرف، أما إيطاليا فقد انخفض عدد مصارفها من 1065 مصرف إلى 1003 مصرف، أما اسبانيا تراجع عدد المصارف فيها من 362 إلى 31، واستمر تنامي حجم عمليات الاندماج في أوروبا في سنوات التسعينات، حيث تسير التقديرات إلى أن قيمة هذه العمليات قد تجاوزت 400 مليار دولار سنة1997.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت عمليات اندماج كثيرة بحيث انخفض عدد المصارف من 8700 سنة 1992 إلى 7000 مصرف سنة 1998.

أما في الدول العربية فقد شهدت هذه الفترة 16حالةاندماج شملت المصارف في السعودية، تونس، عمان، الأردن، مصر و لبنان.

المرحلة الخامسة (1998 – 2010): في النصف الأول من سنة 1998 تم الإعلان عن صفقة اندماج بقيمة ترليون دولار مساويا بذلك كل الصفقات التي أنجزت عام 1997 وساعد على ذلك زيادة كفاءة الاتصالات والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستخدام اللغة الإنجليزية، وهو ما دفع إلى تخطي الحدود الإقليمية والقارية خصوصا بين الدول المتقدمة نفسها.

الفرع الثاني: مفهوم الاندماج المصرفي

عرف القطاع المصرفي في دول العالم بعض التحولات والمستجدات حتّمت على المصارف زيادة قدرتها على التواجد والاستمرار ولأجل ذلك استوجب على هذه المصارف أن تتحد وتندمج وتتكتل وهنا ظهر الاتجاه نحو الاندماج المصرفي.

أولا: تعريف الاندماج المصرفي

سوف نتطرق إلى تعريف الاندماج المصرفي من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

1– التعريف اللغوي للاندماج: الاندماج في اللغة مصدر مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دمج. ويقال دمج الليل دموجا أي أظلم، ودمج الحيوان أي أسرع و قارب الخطو، ودمج على القوم أي دخله بغير استئذان و اندماج[1]، دمج الشيء دخل في غيره واستحكم فيه وكذلك (اندمج) و(ادّمج).

2– التعريف الاصطلاحي للاندماج: يمكن تعريف الاندماج المصرفي من ناحيتين هما:

– **من الناحية القانونية:** ربط الاندماج بنظام قانوني يؤدي إلى تطبيق القواعد الخاصة بهذا النظام القانوني، ويتأسس الاندماج على أنظمة قانونية أخرى لا تهتم بنوع الاندماج والدوافع الاقتصادية التي أدت إليها بل تهدف إلى الوقوف على أثار الاندماج في مواجهة المساهمة وأثارها على لأموال الشركات وعلاقتها ببعضها البعض و بالغير، كما أنه ذو طبيعة عقدية يقوم على الإرادة بين شركتين أو أكثر بمقتضاها يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة.[2]

وأيا كانت طريقة الاندماج بالامتصاص، بالتجمع، بالتوحيد أو بالضم فإنه يقوم على أربع عناصر:

[1]– توني محمود أحمد، "الاندماج المصرفي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 63.

[2]– بركان زهية، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 2 الصادر في ماي 2005، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 174.

- شركتان أو أكثر قائمتان قبل الاندماج؛

- باتفاقية اندماج تربط بين الشركات المعنية؛

- فناء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.

-**من الناحية الاقتصادية:** تعددت التعريفات في مجال اقتصاديات المصارف فيما يتعلق بالاندماج المصرفي بين ثلاثة مفاهيم هي: الاندماج، الدمج، الاستحواذ.

الدمج يوحي بأن تلك العمليات تتم من خلال تدخل الحكومة أو تنظيم من الجهة الرقابية والسلطات النقدية، أما الاستحواذ فيشير إلى أن عمليات الاندماج تتم بين مصرف كبير وآخر صغير أو أكثر فيذوب المصرف الصغير في المصرف الكبير.

تعريف شامل: الدمج هو اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردها و اتحادها في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كيانا واحدا له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت و فقدت و بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة.

ثانيا: أبعاد الاندماج المصرفي

نظرا لكون الاندماج المصرفي انتقل من وضع تنافسي أفضل فهو يحاول تحقيق ثلاثة أبعاد هي:

1- البعد الأول: المزيد من الثقة و الطمأنينة والأمان لدى المتعاملين من خلال:

- تقديم خدمات مصرفية بأقل تكلفة وأعلى جودة و الوصول إلى أقصى عائد.
- تسويق الخدمات المصرفية بشكل أحسن من حيث الترويج و الإعلان والتوزيع.

2- البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد وفرص الاستثمار.

3- البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف المصرف بدرجة أعلى من الكفاءة ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا.

الفرع الثالث: أنواع الاندماج المصرفي

في الواقع الاندماج بين مصارف من نوع و نشاط واحد أي مصارف تجارية أو مصارف متخصصة يطلق عليها اسم الاندماج الأفقي، وقد يتم الاندماج بين مؤسسات مالية تنشط في مجالات مترابطة كالمصارف وشركات التأمين أو ما يسمى بالاندماج العمودي، ولتوضيح هذه الاختلافات سنحاول التطرق إلى تصنيفات الاندماج المصرفي حسب طبيعة النشاط وحسب العلاقة بين أطراف العملية.

أولا: الاندماج المصرفي من حيث نشاط الوحدات المندمجة

طبقا لهذا المعيار يصنف الاندماج إلى الأنواع التالية:[1]

1- الاندماج المصرفي الأفقي: هو ذلك النوع الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو في أنشطة مترابطة فيما بينها، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة، و هنا يكون المعيار هو تماثل النشاط وتشابهه، ومعظم حالات عمليات الاندماج المصرفي التي تمت في دول العالم المختلفة هي من نوع الاندماج الأفقي، ويعاب على هذا النوع من الاندماج أنه يترتب عليه نوع من الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق المصرفية، الأمر الذي استدعى وجود تنظيمات حكومية لمنع ومكافحة هذه الاحتكارات، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات من القرن الماضي حيث كانت معظم الاندماجات التي حدثت في هذه الفترة تعمل في نفس النشاط ضمانا لسيادة المنافسة.

2- الاندماج المصرفي الرأسي: وهو ذلك النوع من الاندماج الذي يتم عادة بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة، و المصرف الرئيسي عادة ما يكون مصرف أكبر، بحيث تتحول تلك المصارف الصغيرة و فروعها المختلفة إلى امتداد للمصرف الرئيسي.

كما ينصرف الاندماج الرأسي إلى استحواذ منشاة تعمل في نشاط معين على منشأة تعمل في نشاط مكمل للمرحلة الإنتاجية للمنشأة الراغبة في الاستحواذ سواء سابق أو لاحق للعملية الإنتاجية.

---

[1]- بركان زهية، مرجع سابق الذكر، ص 176.

3- الاندماج المصرفي المختلط: يعرف على أنه يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، كأن يتم بين أحد البنوك التجارية و أحد البنوك المتخصصة، أو بين أحد البنوك المتخصصة و أحد بنوك الاستثمار والأعمال، و يوجد ثلاث أنواع من الاندماجات المختلطة و تتمثل فيما يلي:

- الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات.
- الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على شركتين
- الاندماج بغرض تنويع البحث البحث، و يشمل أنشطة تجارية، و غير مرتبطة ببعضها البعض و لا يمكن أن تكيف على أنها امتداد للسوق.

ثانيا: الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

تبعا لهذا المعيار ينقسم الاندماج المصرفي إلى الأنواع التالية:[1]

1- الاندماج الطوعي أو الإرادي: يسمى أيضا هذا الاندماج بالاندماج الودي و الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج و المصرف المندمج وتتم العملية أو هذا الاندماج المصرفي انطلاقا من رغبة إحدى المصارف (المصرف الدامج) في لحصول على مصرف أخر وهو المصرف المندمج ذلك من خلال تقديم عرض شراء لمجلس إدارة هذا الأخير ومن ثم تقوم إدارة كل مصرف بتقديم كتاب إلى مساهمي كلا المصرفين، مشجعة قرار الموافقة على هذه العملية، في حالة عدم وجود أي اعتراضات سواء من المساهمين أو السلطات التنظيمية و الحكومية على عملية الاندماج، يقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المندمج عن طريق الدفع النقدي أو في شكل أوراق مقابل قيمتها كالسندات أو الأسهم، عادة ما تشجع السلطات النقدية هذا النوع من عمليات الاندماج الإرادية لما تبديه من درجة و عي و التزام لكلا الطرفين، بالإضافة إلى مختلف مزايا و فوائد هذا الاندماج كتوفير الموارد المالية اللازمة للمصارف التي تمكنها من ممارسة نشاطها بكفاءة ومحاولة الاستمرار في محيط تتحكم فيه دواليب العولمة و المنافسة.

2- الاندماج القسري:[2] ينشأ الاندماج القسري أو بمعنى أدق الدمج القسري إثر تدخل السلطات النقدية في العديد من الدول لتصحيح وضع بعض المصارف المتعثرة أو التي هي في حالة عسر أو إفلاس وعليه تعثر هذه المصارف يفرض حتمية دمجها داخل مصارف أخرى أكثر نجاحا و سلامة، و عليه اللجوء إلى هذا النوع من الاندماجات هو حالة

[1]- قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 62.

[2]- محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي: الأساليب و الاستخدامات العملية" ، دار وائل ، الأردن، 2003، ص 339.

استثنائية تفرضها متطلبات و متغيرات أوضاع المصارف داخل الجهاز المصرفي، لأن الاندماج القسري سيكون في هذه الحالة الحل النهائي أمام السلطات لتصفية هذه المصارف المتعثرة التي غلبا ما تفضل فكرة الدمج وتسعى لإنجاحها، لأنه في خلاف ذلك وضعها المالي يدفعها إلى الزوال. عادة ما يرتبط الاندماج القسري بكثير من القوانين المشجعة على العملية كالإعفاءات الضريبية أو منح المصرف الدامج قروض المساعدة مقابل تعهده بكافة الالتزامات الخاصة بالمصرف المندمج.

وهكذا فإن الدمج القسري أو الإجباري يفرض عادة من فبل السلطات النقدية، كما يستخدم لإعادة هيكلة القطاع المصرفي في أوقات الأزمات، و لكن يجب أخذ هذا الأسلوب من الاندماج بحذر وربطه بشروط لأنه ليس بالضرورة كل مصرف متعثر يستوجب دمجه بل يستدعي الأمر تحديد ضوابط و شروط لذلك.

ثالثا: معايير أخرى لتصنيف الاندماج المصرفي

تتمثل أنواع الاندماج المصرفي وفق معايير وشواهد أخرى علمية فيما يلي:[1]

1- الاندماج المصرفي بالابتلاع التدريجي: يتم من خلال ابتلاع مصرف لمصرف أخر تدريجيا من خلال شراء فرع أو فروع معينة للمصرف الذي يتم ابتلاعه.

2- الاندماج بالحيازة: يتم من خلال شراء أسهم المصرف الذي يتم إدماجه أو المندمج.

3- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية و عمليات الائتمان.

4- الاندماج بالضم: يقوم على مجلس إدارة موحد للمصرفين معا.

5- الاندماج بالمزج: يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين المصرفين.

المطلب الثاني: نظريات الاندماج المصرفي

يستند الاندماج المصرفي إلى مجموعة من النظريات تفسر أسباب قيام المصارف بنهج الاندماج من ضمنها ما يلي:

[1]- قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 63.

الفرع الأول: نظرية تعظيم القيمة

ترى هذه النظرية أن الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصرف، و تنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

أولا: نظرية الكفاءة

يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة، و هناك ثلاثة أنماط للذوبان بين المصارف المندمجة:[1]

1- الذوبان المالي: وبموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.

2- ذوبان العمليات: ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات و نقل المصارف، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات تكاملها، أو تبادل نتائج و خبرات البحوث والتطوير.

3- الذوبان الإداري: ويتحقق إذا كان مديرو المصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفعالية بعد الاندماج.

ثانيا: **نظرية الاحتكار**: وهذه النظرية تفترض أن أرباحا طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق و إمساك زمام القوة، فالمصارف المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى المصارف المندمجة مميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحيانا مع المصارف الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحها.[2]

ثالثا: **نظرية القيمة**: وهذه النظرية ترى أن المديرين الذين تراودهم فكرة لاندماج مصارفهم مع مصارف أخرى لديهم معلومات أفضل من قيمة المصارف المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية و أن تلك المصارف في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

[1]- مطاي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 117.

[2]- نفس المرجع أعلاه، ص 117.

الفرع الثاني: نظريات الكفاية

تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية و هي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون من خلال صيغة (2+2 = 5)[1]، ونذكر هذه النظريات في ما يأتي:

أولا: نظرية الكفاية التفاضلية: تعني هذه أنه إذا كانت إدارة المصرف (أ) أكثر كفاية من إدارة المصرف (ب) وإذا قام المصرف (أ) بالاستحواذ على المصرف (ب) ثم قام بتوصيل مستوى كفاية المصرف (ب) إلى مستوى كفاية المصرف (أ) فإن الكفاية ترتفع من خلال الاندماج و يحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

ثانيا: نظرية الإدارة غير الكفؤة: الإدارة الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى، و إذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيا للاندماج المتنوع، و تكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين المصارف ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

ثالثا: نظرية التعاون التشغيلي: يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي ترتكز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة و أنه قبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل، عند مستويات معينة من النشاط لا تحقق وفرات الحجم الأساسية.

ويعتبر الاندماج الرأسي من خلال المجالات التي يمكن فيها تحقيق اقتصاديات التشغيل، فاتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيق أكثر تأثيرا للمستويات المختلفة و يثير الجدل إلى أنه يمكن تجنب تكاليف الاتصال والأشكال المختلفة للمساومة عن طريق الاندماج الرأسي.

[1]- طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 43.

الفرع الثالث: نظرية بناء السيطرة

الاندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم و ذلك لأن قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي و منافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها.[1]

الفرع الرابع: نظرية المعلومات و الإشارات

لقد أشارت بعض الأبحاث إلى لأن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الاندماجات تتجه نحوى إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات التي ترتكز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات:

أولا: هو أن عرض الاندماج هذا يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم المصرف المستهدف قد أسيئ تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا المصرف.

ثانيا: يشير إلى أن عرض الاندماج يثير المصرف المستهدف لتنفيذ إستراتيجية أعمال خاصة به.

الفرع الخامس: نظرية الإزعاج والقلق

تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع و المشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية.

– الاندماج المصرفي العدائي: اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة المصرف المستهدف، و يتم عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات الشركة ذات إمكانيات جيدة، و لذلك الشركات القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها تجاه هذه الشركات للإستلاء عليها و تغيير الضعيفة بغدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذه الشركة.

[1]– طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، مرجع سابق الذكر، ص 49.

المطلب الثالث: عوامل تنامي فكرة الاندماج المصرفي

هناك العديد من العوامل التي كانت وراء الاندماج المصرفي وساهمت في تنميته نذكر منها ما يلي:[1]

- التركيز المتزايد على الخدمات المالية التي تعتمد على المهارات البشرية المتخصصة؛
- الاتجاه التدريجي من جانب البنوك التجارية لممارسة أعمال تدخل في نطاق الصيرفة الاستثمارية؛
- الاتجاه المتزايد من جانب البنوك التجارية لممارسة أنشطة الاستثمار العقاري؛
- التحول المتزايد من جانب البنوك التجارية من دور الوساطة في توفير الأموال اللازمة لحركة الاقتصاد الحقيقي؛
- تزايد حركة انتقال الأصول من ميزانيات المصارف إلى خارجها لتتحول إلى صكوك قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية؛
- تزايد أهمية صناديق الاستثمار على الصعيد الدولي و التحول في آليات التمويل الدولي أيضا من منح القروض المضمونة للحكومات و المؤسسات؛
- تعاظم دور مؤسسات التقييم الدولية الخاصة في تصنيف الدول و الشركات و المصارف؛
- إرساء معايير و ضوابط دولية لأداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار.

كما ساعدت أغلبية التشريعات المصرفية المصارف على التوجه نحو الاندماج في بلدان مختلفة مما ينجر عليها من تخفيف القيود والضوابط على ممارسة نشاطات المصارف، وتسهيل اندماج الوحدات المصرفية الصغيرة، لتشكيل وحدات مصرفية أكبر، بهدف تجميع الخبرات المختلفة لهذه المصارف لمواجهة حدة التنافس وتحقيق التنافسية على المستوى الجزئي.

المبحث الثاني: أثار الاندماج المصرفي

يؤدي الاندماج المصرفي إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية إذا لم تتم بنجاح، وتمتد هذه الآثار و تلك لتلقي بظلالها على كل المصارف والمؤسسات المالية الداخلية في عملية الاندماج، وكذا على عملاء هذه البمصارف من مودعين ومقترضين، وعلى إدارات هذه البمصارف و العاملين بها، كما تمتد أيضا إلى المساهمين فيها، ونشير فيما يلي إلى الآثار والنتائج المترتبة على عمليات الاندماج المصرفي.

[1]- مطاي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 120.

المطلب الأول: أثر الاندماج المصرفي على النظام المصرفي

للاندماج المصرفي آثار إيجابية وسلبية على النظام المصرفي.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: انتقال الذمة المالية: يترتب على الدمج المصرفي انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها، ويتم انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة دون الحاجة إلى المؤسسة المصرفية المندمجة وسداد ما عليها من التزامات الأمر الذي يعني أن الدمج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية.

ثانيا: زيادة قاعدة رأس المال: زيادة رأس مال المصرف الناتج عن الدمج و الاعتماد عليه كمصدر لتمويل قدرة المصرف على:

- تحمل المخاطر المالية بصورة أكبر و ترويج المشروعات و إدارة عمليات بنجاح؛
- مواجهة عولمة الأعمال بما يزيد من قدرته بالارتباط بظروف العميل في حالات الرواج والكساد؛
- تجنب الأزمات و الهزات المالية و المصرفية الشديدة و منع أثارها السلبية.

ثالثا: ارتفاع تصنيف المصارف المندمجة: يترتب على الاندماج بين بمصرفين وضع المصرف الجديد الناتج عن هذا الاندماج في ترتيب انتمائي أفضل من قبل المراسلين و مؤسسات التصنيف الإئتماني الدولية.

رابعا: تحسين التكنولوجيا و الإطارات و الخدمات المصرفية: يترتب على الاندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج عن هذا الاندماج على الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية وتحسين وتجويد العمالة بالمصرف عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر المصرفية و التنظيمية، كما يترتب أيضا الاستحواذ على الإدارة الفعالة و الكفؤة القادرة على التعامل مع متغيرات الصناعة المصرفية و المالية المتلاحقة.

خامسا: إعادة الهيكلة للمصارف المندمجة: يترتب على الدمج التحسن المنشود في الكفاءة الإنتاجية للمصارف المندمجة بشرط أن يكون لدى المصرف الحائز الإدارة القوية و القدرة على الاستفادة من الايجابيات الكامنة وتفعيلها،

[1]- مطاي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 123.

وهو ما يأخذ شكل إعادة الهيكلة أي إعادة تنظيم المؤسسة و إدارتها بحيث تؤدي الأعمال المنوطة بها بطريقة أكثر كفاءة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

مثلما يترتب على الحجم الكبير (الاندماج المصرفي) نتائج ايجابية يمكن أيضا أن يترتب عليه أثار سلبية وتتمثل بعض هذه الآثار السلبية فيما يلي:[1]

- يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمل الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار؛
- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم؛
- عدم تكامل المنتجات (الخدمات) التي تقدمها المؤسسات المالية و المصرفية المندمجة بالقدر الذي كان متصورا من قبل و بالتالي لابد من حذف أو تقليص بعض الخدمات التي تتنافس مع بعضها؛
- قد يترتب على الاندماج أوضاع غير توازنية دافعة لإختلالات عميقة في السوق المصرفي و اختفاء الدافع على التطوير و هو ما يؤثر سلبا على العملاء و النشاط الاستثماري بصفة عامة؛
- تشير أحد الدراسات إلى أن معدل النجاح يتراوح بين 50% و75% ضمن 15 حالة اندماج تمت دراستها وجد أن 52% منها انتهى بالفشل؛
- كشفت دراسات أمريكية عدة أن المصرف المستهدف للاندماج، إذا كان ذا حجم كبير فربما يكون أكثر احتمالا للتعرض للخسارة في أسعار الأسهم في السوق، و خصوصا في حالة غياب المنافسة في السوق؛
- زيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر مصرف قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم إثر الأزمة المالية.

المطلب الثاني: أثر الاندماج المصرفي على مستوى أداء المصرف

يمكن تقييم أثار الاندماج المصرفي على أداء المصرف عن طريق قياس التغيير في الأداء قبل و بعد الاندماج.

[1]- مطاي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 125.

الفرع الأول: أثر الاندماج على الكفاءة الإدارية

يقصد بالكفاءة الإدارية قدرة المديرون على السيطرة على التكاليف و حقيق إيرادات.

و في دراسة المصارف الاسبانية في الفترة (1985 – 1998) وجد أنه قد حدث تحسن في الكفاءة الإدارية والتقنية في المصارف التي اندمجت بالمقارنة بالمصارف الأخرى التي لم تندمج و أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الكفاءة مثل: مشكلة الوكالة، حجم و نطاق عمليات المصرف.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نتائج تلك الدراسات تؤيد وجهة نظر القائلة بأن اقتصاديات الحجم تعتبر عاملا حافزا لعمليات الاندماج في المصارف والمؤسسات المالية وخصوصا بالنسبة للمصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفرع الثاني: أثر الاندماج على الأداء و الربحية

تشير بعض الدراسات إلى أن المصرف الدامج يكون عادة هو الأفضل في الأداء قبل الاندماج، بينما يكون المصرف المندمج أداؤه منخفضا، وهنا يحاول المصرف الدامج تحسين أداء المصرف المدمج وكذلك يساعده على خفض التكاليف، وتغيير مكونات المحفظة المالية في اتجاه الأصول الأكثر ربحية، ويكون ذلك نتيجة لانخفاض المخاطر التي تواجه الكيان الكبير الناشئ بعد الاندماج.

وقد وجد دراسة (Berger and deyoung 2000) أن بعض المصارف تحقق تحسنا في الأداء والعائد وانخفاضا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف بعد الاندماج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العائد ثم زيادة الأرباح.

أما في الاقتصاديات الناشئة فقد قامت إحدى الدراسات (hawkins and mihaljek 2001) بتقدير علاقة الانحدار بين الربحية مقاسة بالعائد على الأصول وحجم المصرف ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الصغيرة تكون أكثر ربحية من المصارف الكبيرة في الاقتصاديات الناشئة في المناطق الثلاث محل الدراسة (أسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الوسطى)، و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن أغلب المصارف الكبيرة تعد مؤسسات خاسرة مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم في تلك الدول.[1]

[1]- هالة حلمي سعيد، "اندماج البنوك الدوافع و الآثار"، سلسلة أوراق بحثية، العدد22، جامعة القاهرة، مارس 2005، ص 28.

الفرع الثالث: أثر الاندماج على اقتصاديات الحجم و المجال

وجدت معظم الدراسات أن هناك زيادة الغلة مع الحجم في المصارف الصغيرة(إجمالي حجم االمصارف أقل من 100 مليون دولار) بينما هناك انخفاض أو ثبات في الغلة مع الحجم في المصارف الصغيرة.

إن المصارف الصغيرة هي الأفضل في الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم والمجال وتحقيق كفاية التكاليف والربحية.

الفرع الرابع: أثر الاندماج على القيمة السوقية

يعتبر قياس أثر الاندماج على القيمة السوقية لأسهم المصرف أحد المؤشرات الهامة في عملية الاندماج المصرفي، وتشير نتائج دراسات لأول العشر الكبرى إلى أن الانخفاض في قيمة أسهم المؤسسة المغيرة بليغة أثر الزيادة في أسهم المؤسسة المستهدفة، ومن ثم يظهر أن الاندماج يؤدي إلى انتقال الثروة من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية، وكذلك فإن إحدى طرق حساب المكاسب الناتجة عن اندماج المصارف عن طريق تقدير رد فعل سوق المال عند الإعلان عن الاندماج (القيمة المضافة التي ينتظر أن تتحقق في سوق المال بارتفاع أسهم المصرفين المندمجين) وليس على المكاسب المحققة فعليا.[1]

المطلب الثالث: أثر الاندماج المصرفي على الصناعة المصرفية

بالإضافة إلى الآثار السابقة للاندماج يمكن كذلك تحديد أو توضيح أثر الاندماج على الصناعة المصرفية من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أثر الاندماج المصرفي على المنافسة و التركز المصرفي

أثر الاندماج على المنافسة يتوقف على نوع الاندماج وتعريف السوق، ودرجة المنافسة فيه و درجة التركز الموجودة، و الإطار القانوني الحاكم للمنافسة.

الظروف الاقتصادية العامة و التغير الحادث في تطبيق قوانين منع الممارسات الاحتكارية خاصة فيما يتعلق بالاندماج، قد ييسر من عملية الاندماج، الأمر الذي يؤدي إلى أثار ايجابية على إعادة الهيكلة المصرفة.

[1]– هالة حلمي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

بصفة عامة فإن السلطات المسؤولة توافق على الاندماج الذي لا يؤدي إلى زيادة التركيز وخفض المنافسة، ويمكن قياس التركز الكلي باستخدام مؤشر نسبة المبيعات أو الأصول أو القيمة المضافة لأكبر أربع منشآت في الصناعة إلى إجمالي الصناعة، فعندما تزيد النسبة عن 40% يكون هذا مؤشرا لوجود تركز، وأن المنافسة في هذه الصناعة تتناقص.

الفرع الثاني: أثر الاندماج المصرفي على إنتاجية و أداء الصناعة المصرفية

انعكست زيادة إنتاجية المصارف المندمجة و تحسن أدائها وزيادة الجودة و الكفاءة في لخدمات المقدمة للعملاء بعد الاندماج بشكل ايجابي وأداء وإنتاجية الصناعة المصرفية.

الفرع الثالث: أثر الاندماج على أسعار الفائدة

أفادت دراسة (Focarelli, Penetta et salleo 2003) عن المصارف الأمريكية أن المصارف التي تعمل في الأسواق الأكثر تركزا تدفع أسعار فائدة منخفضة على الودائع، ومن ثم فإن اندماج المصارف يؤدي خفض أسعار الفائدة على الودائع.

الفرع الرابع: أثر الاندماج على العمالة

يؤثر الاندماج على إنتاجية العمال ومستوى رضاهم و ذلك من خلال تأثيره على مستوى التوظيف، الأجور وجودة بنية العمل، فيقل رضا العمال والموظفين إذا قلت الوظائف المتاحة، أو انخفضت الأجور و الدخول الحقيقية أو حدث تدهور في نسبة العمل والعكس بالعكس.

الفرع الخامس: أثر الاندماج على كفاءة نظام المدفوعات الداخلية

الاندماج يقلل من عمليات المدفوعات لأنه يقلل من عدد المصارف، و يساعد على عمل شبكة معلوماتية كفؤة وشبكة مدفوعات إلكترونية، وبالتالي فإن عملياته السنوية سوف تتم بسرعة و كفاءة، و بالتالي تزيد الكفاءة لنظام المدفوعات في النظام المصرفي مع انخفاض عدد المصارف، كما تزيد الكفاءة لأن الاندماج يساعد على انتقال الموارد إلى المصارف الأكثر كفاءة في عمليات التشغيل.

الفرع السادس: أثر الاندماج المصرفي على تمويل المشروعات الصغيرة

تشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أنه لم يكن هناك انخفاض في حجم الائتمان المقدم إلى الشركات الصغيرة بعد الاندماج بالنسبة للمصارف الأمريكية، و أشار(walra vens 1997) في دراسته إلى أن الاندماج بين المصارف الصغيرة أدى إلى زيادة الائتمان الممنوح إلى الشركات الصغيرة و ذلك في أسواق المصارف المحلية، على عكس دراسة (Keaton 1996) التي أظهرت أن الاندماج بين المصارف الكبيرة أدى إلى انخفاض حجم الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة.

و قد أوضحت الدراسات التطبيقية أن المصارف الصغيرة تقدم قروضا لصغار العملاء في حدود 9% بينما المصارف الكبيرة تقدم هذه القروض في حدود 2% فقط في إجمالي القروض.

المبحث الثالث: الاندماج المصرفي كأداة للارتقاء بكفاءة و جودة الخدمة المصرفية

تعتبر قضية الخدمة المصرفية من القضايا الحديثة في الفكر التسويقي و التي أثارت اهتمام الباحثين والممارسين، حيث أصبحت عنصرا حاسما في تحديد الموقف التنافسي وما سيتبع ذلك من تحديد النصيب السوقي والأرباح، و هناك عدة متغيرات دفعت بقضية الجودة لتحتل موقع الصدارة من بين اهتمامات المنظمة الخدمية بما فيها المصارف.

فقد تزامن النمو المستمر لأهمية الصناعات الخدمية في الآونة الأخيرة تزايد توقعات العملاء لمعدلات مرتفعة فيما يتعلق بالجودة، كما أصبح العملاء أكثر ضيقا و حساسية لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم وصاروا يطالبون بالمزيد و يسعون للأفضل نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي و ارتفاع الدخل، وثورة الاتصالات و تزايد الاهتمام و التركيز على المنافسين، و ذلك من خلال تبني استراتيجيات تهدف إلى إرضاء حاجات و رغبات المستهلك وكسب ولائه، وكذا فإن كل العوامل جعلت من قضية جودة الخدمات قضية جوهرية جديرة بالاهتمام و البحث والتطوير.

المطلب الأول: مفهوم جودة الخدمة المصرفية

لقد تعددت مفاهيم كثيرة حول مفهوم الخدمة المصرفية فيما يلي مجموعة من التعاريف التي حاولت ضبط مفهوم جودة الخدمة بما فيها الخدمات المصرفية:

- يعرف Barton&Marson جودة الخدمة بأنها التعرف على احتياجات العملاء وتحقيق رغباتهم بشكل فعال يخلو من أية عيوب ومن المرة الأولى حتى لا يضطر العميل إلى العودة إلى المنظمة مرة أخرى لتعديل خطأ أو قصور تم. [1]

- كذلك يعرف Bovee&Thill جودة المنتج أو الخدمة أنها تمشي أو اتفاق المنتج (الخدمة) مع مواصفات وتوقعات العميل.[2]

- و يعرف Zeithaml أن جودة الخدمة هي مقابلة احتياجات و توقعات العملاء، والجودة تتحدد بالفرق بين توقعات و رغبات العملاء بالنسبة للخدمة و بين إدراكهم الفعلي للخدمة المقدمة لهم.[3]

ومن التعاريف الأكثر توضيحا لمفهوم جودة الخدمة المصرفية التعريف الذي قدمته غادة زكريا صادق العناني [4]، حيث عرفت جودة الخدمة بأنها " مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للعملاء ليقابل توقعاتهم و بالتالي فإن تقديم خدمة ذات جودة متميزة يعني تطابق مستوى الجودة الفعلي مع توقعات العملاء أو التفوق عليها"، فهو مفهوم يكمن في المقارنة بين توقعات العملاء لأبعاد وجودة الخدمة و مستوى الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر تلك الأبعاد بالفعل في الجودة المقدمة لهم.

المطلب الثاني: أهمية جودة الخدمة المصرفية ووسائل الوصول إليها

لجودة الخدمة المصرفية أهمية كبيرة إضافة إلى مجموعة من الوسائل التي يمكن الوصول إليها.

الفرع الأول: أهمية جودة الخدمة المصرفية

- جودة الخدمة ترتبط وتعتمد على احتياجات وتوقعات العملاء، فإذا تم تقديم خدمة تتفق مع احتياجات وتوقعات العملاء أو تتفوق عليها اعتبرت الخدمة المقدمة تتصف بالجودة؛

- إن جودة الخدمة المصرفية تعتبر مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة لتقابل توقعات العملاء؛

- إن تقديم الخدمة بالجودة يعتبر هدف أساسي للمنظمة الخدمية؛

---

[1]- سمية عمران عبد الكريم، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات، مصر، 2002، ص66.

[2] - C.L BOV & J.V THILL, "marketing and services, MC graw – hill", CNC 1992, p 229.

[3]- محمد حمد عبد الهادي الرويسي، "نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة عين شمس، مصر، 2002، 883.

[4]– غادة زكريا العناني، "قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرفية"، رسالة ماجستير، عين شمس، مصر، 1988، ص 69.

- رضا الزبون.

الفرع الثاني: وسائل الوصول إلى جودة الخدمة المصرفية

- الفلسفة التي تؤمن بها إدارة المصرف، و مجموعة الإرشادات الصريحة و الواضحة الموضوعة في المصرف، وهي تضع الكثير من القيود و المعوقات التي تؤثر على طرق كسب الزبائن و تجنب الأخطار، و من واجب هذه الفلسفة أن تضع تعريفا واضحا للنشاط المصرفي و تحديد أهداف المصرف تجاه المساهمين و المودعين و المجتمع الذي يخدمه المصرف.

- الوسيلة الثانية التي يمكن للمصرف أن يتبعها هي تقليل التكاليف لأن المشكلة الحرجة في الصناعة المصرفية هي تقدير هيكل التكاليف و الكثير من الصيرفيين يشتكون من هذه المشكلة.

- أما الوسيلة الأخيرة فتتمثل في توقعات نعدل الفائدة حيث تمارس المصارف أشطتها في قبول الودائع المختلفة مقابل عائد تحصل عليه على أساس ثابت أو متغير، إضافة إلى أنها تمارس دورها في الاقتراض بمعدلات فائدة ثابتة أو متغيرة ونتيجة للتطورات ظهر ما يسمى بسوق مبادلة معدل الفائدة، كإحدى الأدوات المبتكرة حاليا في صناعة الخدمات المصرفية، و هي بمثابة اتفاق بين طرفين على مبادلة التزامات دفع الفوائد أو الحصول على الاستثمار و ذلك بمبلغ أساسي مفترض خلال فترة محددة على أن يكون ذلك بعملة واحدة.

المطلب الثالث: علاقة الاندماج المصرفي بالكفاءة

يعمل الاندماج المصرفي إلى رفع وزيادة كفاءة المصرف و ذلك بعدة طرق مختلفة منها:

- أنه يسمح بتحقيق وفرات الحجم، و وفرات النطاق و زيادة الخدمات المقدمة تحت سقف واحد، مما يزيد الربحية.

- أن الاندماج غلبا ما يقدم إمكانية التنويع بين الخدمات أو بقدم خدمات مصرفية جديدة وقد يزيد من ثروة حملة الأسهم خلال تخفيض المخاطر.

- أن الاندماج يحقق الكفاءة من خلال تغيير مدخلات أو مخرجات الخدمة المصرفية بطرق أقل تكلفة و أكثر عائدا.

الفرع الأول: دراسة أثر الاندماج على كفاءة التكاليف

تلخص هذه الدراسة نتائج تسع دراسات تفصيلية لحالات اندماج مصرفي أفقي، أي في نفس مجال النشاط تمت في النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي، وأوائل الألفية الثالثة، كان قد أجراها تسعة باحثين مختلفين وغطت بنوك كثيرة بين عملياتها تداخل كبير غي السوق.

وقد فرقت هذه الدراسة بداية بين تخفيض التكاليف و كفاءة التكاليف، حيث أن تخفيض تكاليف العمليات قد ينجم عن تخفيض عدد العاملين و إغلاق بعض الفروع و تجميع مكاتب المقر الرئيسي في مكان واحد أو إغلاق بعض عمليات الكمبيوتر بعد توحيد العمل الإلكتروني و ما إلى ذلك من إجراءات ضغط النفقات، و لكن هذا التخفيض لا يحقق تلقائيا تحسنا في الكفاءة إذا أقيمت مثلا بنسبة التكاليف إلى الأصول أو الإيرادات، و بما أن تخفيض التكاليف قد يصاحبه انخفاض في الأصول أو الإيرادات، وتفسر هذه التفرقة بين انخفاض التكاليف، و كفاءة التكاليف، الاختلاف في وجهات النظر بين المسؤولين عن المصارف و قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجدت كل الدراسات التسع أن هدف تخفيض التكاليف قد يتحقق طبقا للتوقعات أو بأكثر منها في لبنوك المندمج؛

- ترتب عن الاندماج أيضا زيادة في كفاءة التكاليف (بالمقارنة مع بنوك مماثلة لم تدخل في عمليات اندماج) في أربع حالات فقط م لحالات التسع؛

- وقد توصلت الدراسات التسع أن المصارف الناتجة عن الاندماج قد حققت هدف تخفيض التكاليف في الإطار الزمن المتوقع وكان الجزء الأكبر من الوفرات نتيجة تخفيض أعداد العاملين و نظم المعلومات.[1]

الفرع الثاني: أثر الاندماج على كفاءة الربح

هذه الدراسة أنجزت سنة 1997 قام بها ثلاثة باحثين في المجلس الاحتياطي الفيدرالي، و هي أكثر شمولا في مضمونها و في عدد المصارف التي غطتها.

و لاحظت هذه الدراسة أن اندماج الشركات بصورة عامة يمكن نظريا أن يحقق نتائج ايجابية من ثلاثة نواحي هي:

[1] - Steven Rhoedes, " The efficiency effect of bank Mergers ", An over view of case studies of nine mergers, journale of banking finance 22, 2007, P :273.

- تحسن كفاءة التكاليف و ذلك بتخفيض المصروفات على الوحدة الواحدة للإنتاج؛

- تحسن كفاءة الربح وذلك نتيجة اجتماع مدخلات ومخرجات أفضل في عملية الإنتاج؛

- زيادة الربح و ذلك نتيجة ممارسة نفوذ أوسع أو قوة إضافية في السوق.

الفرع الثالث: الاندماج وكفاءة نظم الدفع

يتضح أثر الاندماج على كفاءة نظام الدفع من خلال ما يلي:[1]

- تخفيض إجراءات الدفع بين المصارف المندمجة، فالتحولات بين المصارف والعمليات داخل ا المصرف التي كانت تتم في الماضي بين المصارف تصبح بعد الاندماج عليات داخل المصرف نفسه والباقي من هذه العمليات تصبح أكثر سرعة ووضوحا وأكثر كفاءة؛

- الاندماج يزيد من سرعة وكفاءة الدفع الإلكترونية الحديثة و تحقيق نفع أكثر للعملاء المستفيدين من هذه الخدمة، فالنفع المتحقق لمستخدمي وساءل الدفع الإلكترونية غالبا الحصول على الخدمة بسهولة في العديد من الأماكن أوفي مواقع مختلفة و يتطلب ذلك التنسيق بين العديد من الوحدات المصرفية المقدمة لهذه الخدمة، فالوحدات المندمجة تكون من القوة وكبر الحجم مما يسهل علينا اتفاقات و بروتوكولات للحصول على المميزات التي تقدمها هذه الشركات.

بعض الدراسات استخدمت بيانات عن تكلفة المدفوعات الفيدرالية، والتي تناولت أكثر كفاءة الحجم في عمليات الشبكات المصرفية لم تظهر وفرات في الحجم بينما الأبحاث الحديثة وجدت تحسن قليل نتيجة كفاءة الإدارة ونتيجة التقدم التكنولوجي.

[1] - Bauer Hancock, " the efficiency of the federal reserve in providing check", processing services », journale of banking finance 17, P :287.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاندماج المصرفي عملية مصرفية تكاملية إرادية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن كيانين مصرفيين متقاربين متفقين في الحصول على المنافع لكليهما بعد الاندماج، حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كانت لابد أن تتحقق.

فلا شك أ، هذا الاندماج يؤدي إلى مجموعة من الآثار والنتائج الإيجابية إذا ما تمت عملية الاندماج بنجاح، كما قد تؤدي إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية إذا لم تتم بنجاح.

وحتى يستطيع الاندماج الوصول إلى جودة الخدمة المصرفية لا بد من توفر مجموعة من الوسائل في مقدمتها الفلسفة التي تؤمن بها إدارة المصرف وتتبناها في معاملتها مع الزبائن.

الفصل الثالث:

آليات الاندماج المصرفي في رفع وتحسين الميزة التنافسية للمصارف

تمهيد:

الاندماج المصرفي كما قلنا سابقا هو أحد متغيرات العولمة، فهو حتمي لزيادة الميزة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين، يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق نمو سريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية، فظهرت بذلك أو وضعت عدة استراتيجيات وآليات لتحقيق ذلك أملا في الوصول إلى مركز تنافسي أقوى.

توضيحا لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: آليات اتخاذ قرار الاندماج المصرفي.

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف.

المبحث الثالث: عرض بعض التجارب العالمية للاندماج المصرفي.

المبحث الأول: آليات اتخاذ قرار الدمج

قرار الاندماج المصرفي يحتاج إلى دراسة متأنية وعميقة قبل الشروع في إقرار عملية الاندماج المستهدف من أجل ذلك كان لابد من توفر شروط وضوابط للاندماج المصرفي.

المطلب الأول: شروط وضوابط اتخاذ قرار الاندماج

هناك عدة شروط وضوابط يجب الأخذ بها عند اتخاذ القرار الخاص بالاندماج حتى يكون أكثر فعالية ويحقق الأهداف والإستراتيجية المرسومة.

الفرع الأول: شروط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي

تتمثل أهم الشروط اللازمة لاتخاذ الاندماج المصرفي فيما يلي:[1]

أولا: توفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي؛

ثانيا: أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج؛

ثالثا: أن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي يتم التعامل به؛

رابعا: إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات، مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات؛

خامسا: توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

الفرع الثاني: ضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي:

إن الشروط المذكورة سابقا تحتاج إلى دراسات مسبقة وضوابط ضرورية لنجاح الاندماج المصرفي ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:[2]

أولا: ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف في عملية الاندماج.؛

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق الذكر، ص 173.

[2]- نفس المرجع أعلاه، ص 173.

ثانيا:عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للمصارف إلا في حالات الضرورة؛

ثالثا: ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية؛

رابعا:دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في المصارف المحلية؛

خامسا: تقديم دراسة كاملة على النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ويكون تحت إشراف السلطة النقدية (البنك المركزي) من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها؛

سادسا: من الضروري أن تسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الداخلية في عملية الاندماج ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واحتلال السيولة والمراكز المالية.

المطلب الثاني: مراحل تحقيق الاندماج المصرفي

قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

الفرع الأول: مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي

تتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد المصرف للاندماج وهذا من خلال إعادة الهيكلة وتحديد قيمة المصرف وأساليب تسديدها والقيام بدراسة دقيقة للمحيط الخارجي بما فيه المتعاملين في السوق المصرفي.

ويتم في هذه المرحلة معالجة ما يلي:[1]

- كافة الاختلالات القائمة بين المصارف الراعية في الاندماج؛
- توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين المصارف المندمجة؛
- توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في المصارف المندمجة؛
- توحيد نظام الحوافز، والمكافآت والأجور والتعويضات في المصارف المندمجة.

[1]- قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 74.

الفرع الثاني: الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب المصارف المنافسة أو العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب المصارف المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

الفرع الثالث: تقدير الآثار المتولدة عن عملية الاندماج

يتم في هذه المرحلة تقدير الآثار التي ستنجم عن عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي يتعود على الكيان المصرفي بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق ما يلي:[1]

- الازدياد حجما، سمعنا ونطاقا؛
- تحقيق وفرات أكبر، قيمة مضافة أعلى وربحة أكبر؛
- زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية؛
- خلق وإيجاد فرض استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليهم انطباع إيجابي وصورة ذهنية وأثر قوي في السوق المصرفي.

المطلب الثالث: أهداف الاندماج المصرفي

تختلف أهداف الدمج باختلاف الإستراتيجية العليا الموضوعة للمصرف الدامج ويمكن تصنيفها إلى:

الفرع الأول: الدمج للاستكشاف (Exploring)

يرتبط الاستكشاف بتوفير البيانات والمعلومات عن الأسواق المحيطية التي يرغب المصرف في اختراقها والوصول إليها، وبمعرفة القرض الاستثمارية المتاحة فيها ويتم ذلك بعمليات احتواء وامتصاص بعض المصارف المتواجدة في هذه السوق، ومعرفة ما تعانيه من مشاكل وكذلك نقاط القوة والضعف الخاصة بها، ومن ثم تقوم عملية الاندماج بعمليات استكشاف هذه السوق، وبعد الاستكشاف الخطوة الأولى والهدف الأول لعمليات الاندماج، وبعد

[1]- مطاي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص ص 114-115.

الاندماج واحد من أهم أساليب جميع البيانات والمعلومات سواء لاستخدامه كوسيلة للحصول على البيانات في مرحلة ما قبل الاندماج، أثناء الاندماج، بعد إتمام عملية الاندماج.[1]

الفرع الثاني: هدف التموضع (Positioning)

أن يكون للمصرف الدامج موضعا في مكان جغرافي معين، أو اكتسابه وضعا معين يحقق له المكانة والقدرة التأثيرية، من خلال هذا الموقع يقوم بممارسة النشاط المصرفي ومعرفة أوضاع ومتطلبات النمو والتوسع.

الفرع الثالث: إجراء الاختيارات التجريبية (Testing)

تلجأ المصارف لاستخدام الاندماج لإجراء اختيارات وقياسات ردود أفعال السوق والعملاء، على إدخال متغير تجريبي معين، وتبقى الاستمرارية في هذا الإجراء أو التوقف حسب رد الفعل الإيجابي أو السلبي من قبل السوق والعملاء ومن بين هذه الاختبارات التجريبية

- اختبار بعض السياسات والتأكد من سلامتها؛
- اختبار الأوعية الادخارية الجديدة؛
- اختبار الأنشطة والخدمات الجديدة.

الفرع الرابع: الاحتياج للأسواق العالمية وامتلاك مزايا تنافسية فيها

يقوم المصرف الدامج بتبني إستراتيجية الانتشار والتوسع، وفي الوقت ذاته تعزيز قدرته من الامتداد في كافة أنحاء العالم، ومن هنا يقوم بدمج مصارف متواجدة في هذه الأسواق، وإحلال اسمه محل اسمها، حيث يعمل المصرف الدامج على الاستحواذ على مصارف كبيرة رائدة في السوق المحلي أو الدولي وهذا الهدف يعمل على تحقيق أهداف فرعية:

- تحقيق التواجد في الأماكن المختلفة في العالم؛
- تحقيق الانتشار في العالم؛
- تحقيق التوزيع النسبي للمخاطر والتوزيع النوعي للأنشطة.

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق الذكر، ص 56.

الفرع الخامس: امتلاك القوة والنفوذ وإحكام السيطرة والتوجيه للآخرين

لا يستطيع أي مصرف الاستمرار في السوق المصرفي ما لم يمتلك القوة اللازمة لتحقيق ذلك، وهو أمر صعب دون الاندماج المصرفي، خاصة عند ما يرغب في إحكام على السوق المصرفي الذي يعمل فيه، ومن خلال ذلك يعمل المصرف الدامج على الحصول على القوة، تنمية القوة، تطوير القوة، الارتقاء بالقوة، استخدام القوة عند الضرورة.

الفرع السادس: حماية المصالح وتحقيق النمو مع توفير فرص الإنذار المبكر عن أي تهديد محتمل

يساعد الاندماج على حماية مصالح المصارف المندمجة، وإعطائها الفرصة على امتلاك القدرة على التوسع والنمو، وفي ذات الوقت زيادة قدره المصرف على الإحساس بالسوق، ورصد المتغيرات والمستجدات مبكرا مما يوفر لها فرصة الإنذار المبكر عن أي خطر متوقع أن يحدث في السوق، وبالتالي إتاحة الفرصة للتعامل مع هذا الخطر قبل حدوثه.[1]

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف

أصبح اندماج المصارف فيما بينها كضرورة لتحقيق الميزة التنافسية من خلال تعزيز قدرتها (المصرف المدمج) على المنافسة مما يتيح لها زيادة والفعالية من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربحية وكذا النمو والحفاظ على البقاء والاستمرار واكتسابها مركز تنافسي قوي في السوق المصرفية العالمية، ولتوضيح ذلك نتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: ماهية الميزة التنافسية

تمثل التنافسية السمة الرئيسية لنظام الأعمال الجديد، حيث تتنافس المنظمات فيما بينها على الأسواق والفرص والعملاء، حيث تشتد المنافسة فيمنا بين بعضها البعض وتسود المنافسة بين التكتلات الاقتصادية، الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية

ليس هناك تعريف ثابت ومتفق عليه وهذا لاختلافها باختلاف البيئة المدروسة والقطاع، فيمكن تعريفها على أنها "الوضع الفريد الذي تصوره المؤسسة مقابل منافسيها من خلال تخصيص الموارد هذا من وجهة نظر "شاندلرو" و"هوفر".

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، "الاندماج المصرفي"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 60.

أولا: عرفها بورتر "Porter" على أنها " بمجرد توصل منظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون دورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا.[1]

ثانيا: أما كوتلر "Kotler" فيرى الميزة التنافسية على أنها " مقدرة المنظمة على أداء التنافسية بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده، ويمكن تحقيق الميزة التنافسية بواسطة تنفيذها لوظائف تعمل على خلق قيمة في مجالات تقليل الكلفة مقارنة مع منافسيها.[2]

ثالثا: أما الزغبي فيرى بأنها "خاصية أو مجموعة خصائص نسبية تنفرد بها المنظمة ويمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبيا نتيجة صعوبة محاكاتها، أو التي تحقق خلال تلك المدة المنفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه من خدمات، أو سلع للزبائن.[3]

إذا فالميزة التنافسية هي ذلك المفهوم الإستراتيجي الذي يعكس الوضع التنافسي النسبي، الجيد والمستمر لمصرف ما، اتجاه منافسية، بحيث يتجلى في شكل تقديم منتجات ذات خصائص منفردة يكون العميل معها مستعد للدفع أكثر أو تقديم منتجات لا تقل قيمة عن منتجات المنافسين وبأسعار أقل.

يرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسيين هما:[4]

1. القيمة المدركة لدى الزبون: يمكن للمنظمات استغلال إمكانيتها المختلفة في تحسين القيمة التي يدركها الزبون للسلع والخدمات التي تقدمها تلك المنظمات، مما يساهم في بناء الميزة التنافسية أي الوصول إلى إدراك الزبائن أنهم يحصلون من جراء تعاملهم مع المنظمة على قيمة أعلى من منافسيها.

2. التمييز: يمكن تحقيق الميزة التنافسية من خلال عرض سلع أو خدمة لا يستطيع المنافسون بسرعة تقليدها أو صنع نسخة منها.

الفرع الثاني: خصائص الميزة التنافسية

من أهم خصائص الميزة التنافسية ما يلي:

---

[1] - M.Porter, "l'avantage concurrentiel des nations", inter-éditions, 1993, P48.

[2]– عامر بشير، "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص 177.

[3]– الزغبي حسن علي، "نظم المعلومات الإستراتيجية"، مدخل إستراتيجي، دار وائل، الأردن، سنة 2005، ص 138.

[4]– عامر بشير، مرجع سابق الذكر، ص 178.

- تبنى على اختلاف وليس على تشابه (التجديد والإبداع)؛
- يتم تأسيسها على المدى الطويل باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية؛
- عادة ما تكون مركزة جغرافيا.

وعليه نستنتج أن الميزة التنافسية لاكتسابها واستدامتها علينا الاستناد إلى الشروط التالية:

- أن تكون حاسمة بمعنى إعطاء الأسبقية والتفوق على المنافس؛
- أن تكون دائمة بمعنى استمراريتها؛
- إمكانية الدفاع عنها، أي يصعب على المنافس تقليدها أو إلغائها؛
- أن يكون أثرها ملموسا وملحوظا.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد اتسمت الميزة التنافسية بأنها: [1]

- تشتق من حاجات ورغبات الزبائن؛
- تقدم المساهمة الأهم والأكبر في نجاح الأعمال؛
- تقديم الملائمة الفريدة بين موارد المنظمة والغرض في البيئة؛
- تقدم التحفيز، والتوجيه لكل بنك.

ثالثا: أنواع الميزة التنافسية

انطلاقا من أبعاد الميزة التنافسية يمكن تصنيفها إلى شكلين أساسيين وهما: [2]

أولا: ميزة التكلفة الأقل: تقديم منتجات ذات مودة مماثلة أو أفضل منها لمنتجات المنافسين ولكن بسعر أقل، أي قدرة المصرف على تصميم وتصنيع وتسويق المنتج بأقل وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق فوائد أكبر.

ثانيا: ميزة التمايز: تقديم منتجات تدرك من قبل الزبائن بأنها فريدة في خصائصها عما يقدمه المنافسون، أي تقديم منتجات وخدمات متميزة لها قيمة مرتفعة من وجهة نظم المستهلك وتسمى أيضا بميزة الجودة العالية.

---

[1]- نجم عبود نجم، "إدارة العمليات"، النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة، الجزء الأول، معهد الإدارة العامة، الأردن، 2001، ص 27.

[2]- بريش عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 291.

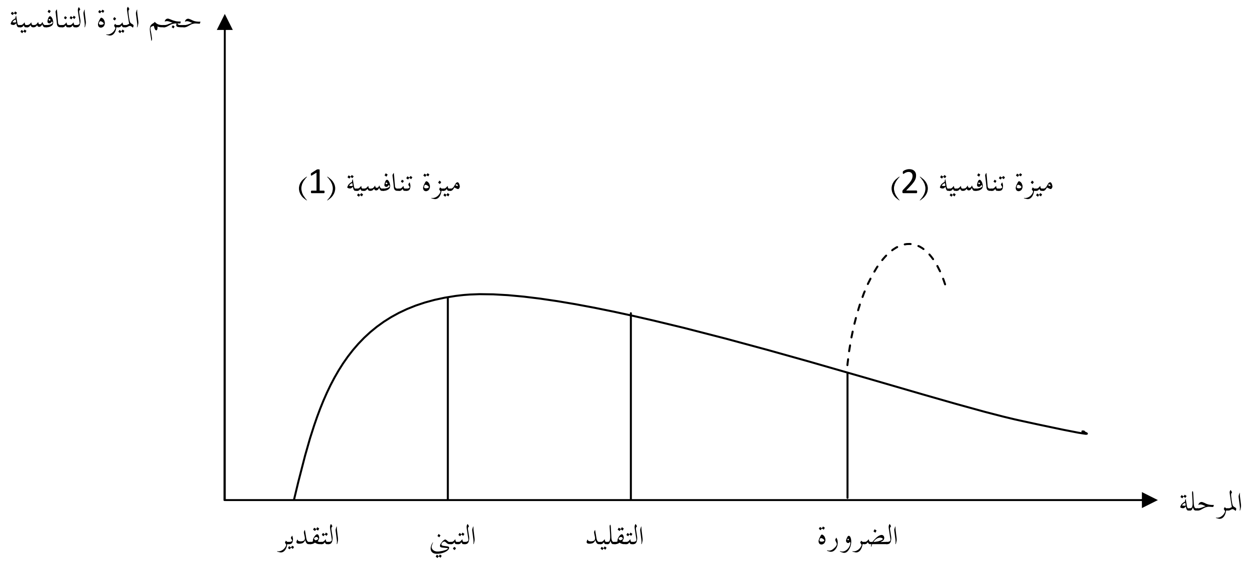
الفرع الرابع: محددات الميزة التنافسية

تحدد الميزة التنافسية للمنظمة (المؤسسة) من خلال متغيرين هامين هما:

أولا: حجم الميزة التنافسية: تتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا ما أمكن المؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر، كلما تطلبت جهود أكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها أو تحييد أثرها.

للميزة التنافسية دورة حياة معينة كما هو الحال في المنتوج، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): دورة حياة الميزة التنافسية



المصدر: نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر 1998، ص 26.

يتضح لنا من خلال هذا المنحنى مختلف المراحل التي تمر بها الميزة التنافسية وهي:[1]

مرحلة التقدير (النمو السريع): فعندما تسوق هذه الميزة وتقبل من طرف المستهلكين فإنها تعرف نموا سريعا ومعتبرا، بسبب عدم وجود منافسة أو تأخر رد فعل المنافسين، وبالتالي تحقق المؤسسة المصرفية مداخيل معتبرة قبل الدخول في المرحلة الثانية وهي **مرحلة التبني من قبل المنظمات المنافسة**، التي تعطي للمنظمة بعض الاستقرار، ثم **مرحلة الركود** في مرحلة قيام المنظمات المنافسة بتقليد ومحاكاة الميزة التنافسية ومحاولة التفوق عليها، وأخيرا نظم مرحلة الضرورة

[1]- عامر بشير، مرجع سابق الذكر، ص 180.

وبمعنى الحاجة إلى تقديم تجديد حول تخفيض التكلفة أو تدعيم ميزة التميز، ومن هنا تبدأ المنظمة في تجديد أو تحسين الميزة التنافسية أو تقديم ميزة تنافسية جديدة تحقق أكبر قيمة المستهلك.

ثانيا: نطاق التنافس: يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة وعمليات المنظمة بغرض تحقيق مزايا تنافسية، فنطاق النشاط الواسع قد يساعد المنظمة على تحقيق وفرات في التكلفة عن المنظمات المنافسة، ومن جهة أخرى يمكن للمنظمة أن تنشط على نطاق ضيق تحقق الميزة التنافسية بتركيزها في قسم سوقي معين وخدمته بأقل تكلفة أو بتقديم منتج مميزا لهذا القسم السوقي.

وقد حدد نطاق التنافس من خلال أربعة أبعاد هي:[1]

1. نطاق القطاع السوقي: يعكس مدى تنوع منتوجات المنظمة والزبائن الذين يتم خدمتهم، وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين في السوق أو خدمة كل السوق.

2. النطاق الرأسي: يشير إلى درجة أداء المنظمة لأنشطتها سواء كانت داخلية أو خارجية، فالتكامل الرأسي المرتفع قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز.

3. النطاق الجغرافي: يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيها المنظمة، ويسمح هذا البعد من تحقيق مزايا تنافسية من خلال تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة من أنحاء العالم.

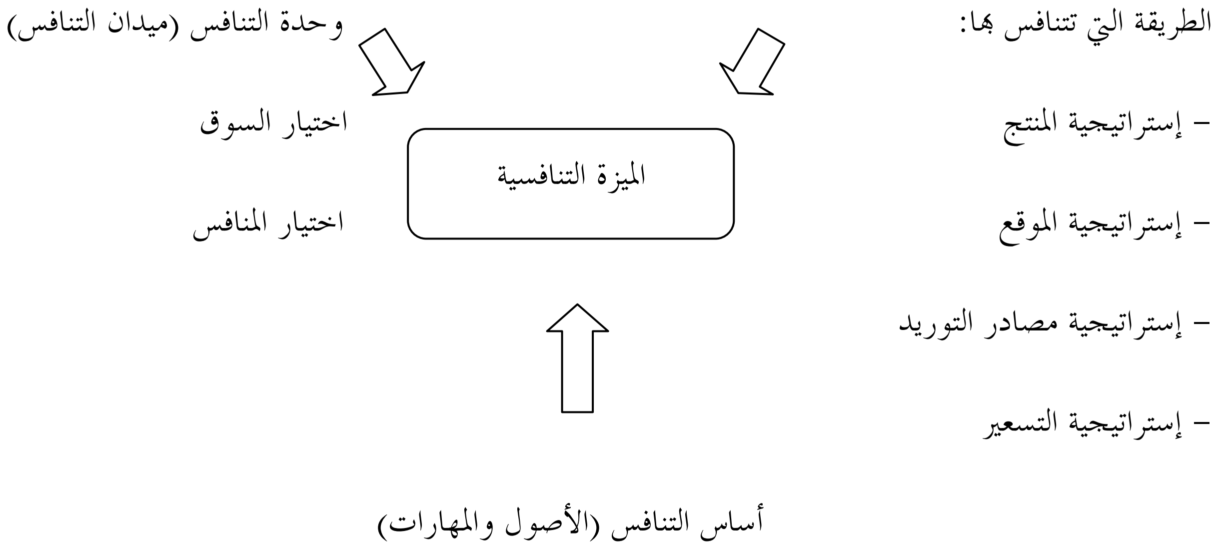
4. نطاق الصناعة (قطاع النشاط): يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المنظمة، فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة اتجاه المنظمة.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات التنافسية التي يمكن تبنيها من طرف المصارف

إن الإستراتيجية التنافسية بإمكانها إيصال المؤسسة المصرفية إلى اكتساب مهارات وأسواق ومزايا جعلها تتفوق على منافسيها وربح حصص سوقية وزبائن إضافيين ويتضح ذلك من خلال تعريف إستراتيجية التنافس على أنها: "مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية متواصلة ومستمرة عن المنافسين والشكل رقم (02-03) يبين لنا أن الإستراتيجية التنافسية لها علاقة وطيدة بالميزة التنافسية المتواصلة وأحد مقوماتها".

[1]- نبيل مرسى خليل، مرجع سابق الذكر، ص 88.

الشكل رقم (03–02): مقومات الحصول على الميزة التنافسية



المصدر: نبيل مرسي خليل، مرجع سابق الذكر، ص 75.

ومهما كان الأمر فإن اختيار الإستراتيجية الملائمة في هذا المجال يتوقف على محور الميزة التنافسية، وبالتالي يمكن الربط بين محاور الميزة التنافسية والسوق المستهدفة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03–03): البدائل الإستراتيجية في حالة الميزة التنافسية



التكلفة	الجودة	السعر
إستراتيجية القيادة بالتكلفة	إستراتيجية التمايز	إستراتيجية القيادة السعرية
إستراتيجية التركيز على التكلفة	إستراتيجية التركيز على الجودة	إستراتيجية التركيز على السعر

المصدر: محمد سعيد المصري، "إدارة تسويق الأنشطة الخدمية"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 202

الفرع الأول: إستراتيجية القيادة بالتكلفة

يركز المصرف من خلال هذه الإستراتيجية على ترشيد التكاليف، إنتاج وتسويق الخدمات حتى يمكنه اكتساب ميزة تنافسية عن طريق تخفيض أسعار خدماته.

الفرع الثاني: إستراتيجية التمايز

المصرف يقدم خدمات تتميز بجودة عالية من الخدمات التي تقدمها المصارف الأخرى المنافسة له وبسعر متعادل مع تلك المصارف.

الفرع الثالث: إستراتيجية التركيز

ترتكز المصارف في تقديم خدماتها على قطاع معين وأن تعمل هذه المصارف على تقديم وتوفير طلبات ورغبات القطاعات المستهدفة، من خلال تقديمها لخدمات ومنتجات بأسعار أقل، أو خدمات متميزة بالمقارنة مع المنافسين.[1]

بالإضافة إلى هذه الإستراتيجيات قدمت شركة جنرال إلكترونيك مصفوفة للربط بين درجة جاذبية السوق وقوة الميزة التنافسية وفق الشكل التالي:

[1]– جمال الدين محمد المرسى، "التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 276.

الشكل رقم (03-04): مصفوفة جنرال إلكترونيك للربط بين درجة جاذبية السوق وقوة الميزة التنافسية

قوة الميزة التنافسية \ درجة جاذبية السوق	كبيرة	متوسطة	محدودة
كبيرة	إستراتيجية أقصى نمو	إستراتيجية نمو اختياري	إستراتيجية حمائية
متوسطة	إستراتيجية نمو قيادي	إستراتيجية تخصص وتركيز	إستراتيجية استيعاد بعض الخدمات
محدودة	إستراتيجية تخصص وانسحاب	إستراتيجية توسع محدود	إستراتيجية التصفية

المصدر: محمد سعيد المصري، مرجع سابق الذكر، ص 246.

من خلال ما سبق يتضح أن تحقيق الميزة التنافسية، يتم عن طريق إتباع سياسة إستراتيجية محققة للقيمة تتوفر فيها ثلاث عناصر أساسية:

- عدم تطبيق هذه الإستراتيجية من جانب منافسيها الحاليين أو المحتملين؛
- عدم قدرة الشركات المنافسة الأخرى على تحقيق نفس مزايا تلك الإستراتيجية؛
- الأخذ بعين الاعتبار ردود أفعال المنافسين حيث قدم " Kotler " في هذا الصدد أربعة أنماط لإستراتيجيات رد الفعل المحتملة من المنافسين وهي:[1]

1. **إستراتيجية المنتظر**: أي لا يكون هناك أي رد فعل من طرق المنافسين لاعتبارات منها (نقص موارد المالية، التخطيط، ..إلخ).
2. **الإستراتيجية الانتقائية**: أي أن يعمل المنافس على انتقاء إستراتيجية واحدة للتركيز عليها كأن يركز على إستراتيجية خفض السعر مثلا.

[1]- بريش عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 309.

3. **إستراتيجية النمو**: بموجبها يتحرك المنافس بسرعة وهذا في حالة إحساسه بغزو السوق الذي ينشط فيه، كوسيلة لتحذير المنافسين بأنه قادر على المنافسة والمواجهة.

4. **إستراتيجية غير المتوقع**: وفقا لهذه الإستراتيجية يكون تصرف المنافس بطريقة عشوائية مقصودة، بحيث يجعل من الصعب على منافسيه توقع رد فعله بناءا على تاريخه أو موقعه الاقتصادي أو أي عنصر آخر.

وفي الأخير نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن الإستراتيجية التنافسية لها دور حساس يتمثل في: تعديل وتطوير النظم لمواجهة متطلبات البيئة المتغيرة واستغلال جوانب التميز والتفوق لديها في سبيل إحراز موقع تنافس مرغوب في السوق ومن ثم إحراز ميزة تنافسية.

المطلب الثالث: مناهج الاندماج المصرفي لتحقيق الميزة التنافسية

تتعدد مناهج الاندماج المصرفي وتختلف، كما بشكل كل منهج من هذه المناهج نموذجا في ذاته ويمكن لنا التعرف على أهم هذه النماذج فيما يلي:

الفرع الأول: المنهج الموسوعي الشامل المتكامل

يتناول كافة جوانب عملية الاندماج ويخضعها للبحث الدقيق ولا يترك أي مجال منها إلا ويتعرض له سواء بالدراسة أو بالتحليل ولا يدع مجال للصدقة، بل لا يكون كل شيء تحت السيطرة، والإشراف الكامل وبدون أي حرية للحركة أو مجال للمرونة، بل يخضع الجميع له، وبدون أي استثناءات وهو منهج كلي عام يحتوي ويشمل على العديد من الوسائل والأدوات كما أنه يحتوي على مناهج أخرى يحولها إلى محاور أساسية وإستراتيجيات مؤهلة لبناء ميزة تنافسية قوية، حيث يقوم هذا المنهج على دراسة جيدة للبنوك المراد دمجها.

الفرع الثاني: المنهج التدريجي المتتابع المراحل والحلقات

منهج قائم على التدرج في عملية الاندماج، واستخدام سياسة الخطوة خطوة من أجل ضمان نجاحه أو معالجة كافة الاختلالات التي تتواجد بالفعل لدى المصارف المندمجة وعدم السماح بحدوث أي تأثير سلبي على الكيان المندمج ويقوم هذا المنهج على ما يلي: [1]

[1]– محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق الذكر، ص 72.

- وضع تصور شامل ومتكامل وإستراتيجية كليا للدمج المصرفي بكافة طموحاته وأهدافه المتقدمة وترجمتها إلى خطة عامة شاملة؛
- وضع برنامج قياسي بتوقيتاته الزمنية المعيارية التي يتم تنفيذها في إطار الخطة الموضوعة للدمج؛
- تحديد المهام التنفيذية الواجب إتباعها للوصول إلى عمليات الدمج التدريجي المتتابع.

الفرع الثالث: المنهج المتجدد الابتكاري

يعتمد على اتخاذ أشكال وطرق جديدة وأساليب جديدة لتحقيق عملية الاندماج، وعدم استخدام الأساليب التقليدية المتبعة من قبل، ويقوم هذا المنهج على أن يكون لدى المصرف الدامج وحدات ابتكار وتطوير وتحسين تتولى القيام بما يلي:

- البحث عن أفكار جديدة ابتكارية للدمج المصرفي وكذا البحث عن صور وأشكال جديدة ابتكارية للاندماج المصرفي؛
- البحث عن طرق وأدوات ووسائل جديدة للاندماج المصرفي؛
- البحث عن مناهج ونظم وإجراءات جديدة للاندماج المصرفي.

وكذا البحث عن تصورات جديدة لعمليات الاندماج المصرفي.

كلما كانت قدرة هذه الوحدات على الابتكار، كلما كانت قدرتها على تحقيق الاندماج الابتكاري أعلى وأفضل وبالتالي فإن انعكاس الابتكار على الأداء والتنفيذ والتشغيل يصبح هو المقياس الذي يتم من خلاله قياس مدى نجاح الاندماج.

ويتوقف استخدام أي منهج من هذه المناهج على طبيعة وشخصية القائمين على عملية الاندماج.

المبحث الثالث: عرض بعض التجارب العالمية للاندماج المصرفي

نسعى من خلال هذا المبحث إلى دراسة التجارب الرئيسية في الدول الصناعية المتقدمة بشكل رئيسي، خاصة التجربة الأمريكية والأوروبية، وكذا التعرف على تجربة الدول العربية بعيدا عن الانتشار العالمي لظاهرة الاندماج في الدول النامية.

المطلب الأول: تجارب الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الو.م.أ كمّا هائلا من عمليات الاندماج بين المصارف التجارية وبشكل مفرط ومتزايد مع الزمن.

الفرع الأول: تطور النظام المصرفي الأمريكي: إن النظام المصرفي الأمريكي يمتلك العديد من المصارف التجارية ومؤسسات الادخار، وغير ذلك من المؤسسات المالية التي كانت في البدء تؤدي أعمالها في دوائر محددة ومتخصصة من الخدمات، أما في الوقت الحاضر فقد اختفت هذه الفوارق في أداء الأعمال بفضل تحرير القوانين المصرفية إلى جانب التطورات التكنولوجية، ومن أجل تسليط المزيد من الضوء على هذه التطورات في النظام المصرفي الأمريكي نتطرق إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: القيود المصرفية: تتصف هذه المرحلة بارتفاع عدد المصارف في الو.م.أ، وعند حلول أزمة الكساد العالمي حصل الانهيار المالي سنة 1933 حمل معه إفلاس 4000 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ويعود سبب ذلك:

- شدة المنافسة بين المصارف أدت إلى رفع أسعار الفائدة على ألموال المودعة بها، ودخلت هذه المصارف في الاستثمارات المرتفعة العائد ذات الخطورة العالية؛
- إن الاحتياطي الفدرالي عجز عن ضمان الاحتياطات اللازمة والكافية لتلبية رغبات المصارف الصغيرة عن السيولة.

المرحلة الثانية: التحرير المصرفي

بدأت هذه المرحلة مع الإزالة التدريجية للقيود الاتحادية والقيود في داخل الولايات، وهي التي كانت المصارف تعمل في ظلها لمدة طويلة، و لم تكن تستطيع توسيع شبكة أعمالها الفرعية وقد تعرضت المصارف في بداية الثمانينات للركود نتيجة تعثر سداد قروض أمريكا اللاتينية إثر المديونية العالمية، هذه الصورة أعطت حافزا لموجة من الاندماجات بلغت 500 حالة في السنة الواحدة خلال الثمانينات بعدما كان المضمون حساسين بشأن الاندماجات.

الفرع الثاني: الجهات المشرفة على عمليات الاندماج في الو.م.أ

تلعب الوكالات الفدرالية في الو.م.أ دورا إستراتيجيا في تنظيم عمليات الاندماج المصرفي من خلال الموافقة أو عدمها على إكمال الإجراءات المتعلقة بالاندماج المصرفي، وهذه الوكالات هي:

أولا:جلس الاتحاد الفدرالي: هو بمنزلة المصرف المركزي للو.م.أ الذي أنشأ سنة 1913 إثر أزمة الركود والتي حصلت خلال الفترة (1907-1908) ويتألف المجلس من:[1]

- مجلس المحافظين؛
- 12 مصرفا احتياطيا وفروعها الخمسة والعشرين؛
- المصارف الوطنية ومصارف الولايات الأعضاء في النظام.

ثانيا: الهيئة الفدرالية لتأمين الودائع: تأسست هذه البيئة نتيجة موجة الإفلاس التي مست المصارف في الو.م.أ سنة 1933، وقد استطاعت هذه الهيئة على مساعدة المصارف المتعثرة على الاندماج.[2]

ثالثا: مكتب مراقبة العملة: تم تأسيس هذا المكتب من أجل ضبط كمية النقود المتداولة، حيث يعمل على تولي الإشراف ومنح الموافقات على الاندماجات المصرفية ذات السمات الوطنية.

الفرع الثالث: أكبر عمليات الاندماج المصرفي التي أعلنت في الو.م.أ

الجدول التالي يوضح أكبر الاندماجات التي تمت في الو.م.أ سنة 1998.

[1]- فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي"، توزيع المداخيل، النقد والإئتمان "دار الحداثة"، بيروت 1995، ص 206.

[2]- أرثر إدوار بيرز، "علم الاقتصاد الحديث"، ج2، ترجمة برهان الدجاني، دار صارم، بيروت 1990، ص ص 321- 326.

الجدول رقم (03–01): أكبر الاندماج التي أعلنت في (و.م.أ) خلال النصف الأول من سنة 1998.

المستحوذ عليه	المستحوذ	القيمة (بليون دولار أمريكي)
سيتي جروب	ترافلز جروب	78,5
امرتيك	سي بي سي كومينيكايشن	62,5
بنك أمريكا	فاشتر بنك	61,5
كرايستلر	ديمليز بنك	39,5
مونسياثو	أمريكان صوم بروديكشن	35,5
ويلز قارجو	نور ويست	34,5
فريست شيكاغو	بنك وان	29,6
تورنتو دومنيون	المصرف التجاري الكندي	15,4
ويست مانجمنت	ويست سرفيس	13,2
ميللون بنك	بنك نيويورك	23,6

المصدر: محمود عبد العظيم، "الأهلي مع القاهرة ومصر مع الإسكندرية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 260، الشركة اللبنانية لتوزيع الكتب والمطبوعات، 2001، ص 17

المطلب الثاني: تجربة الاندماج المصرفي في أوروبا

إن الميزة الأساسية للعولمة الأوروبية ترتكز على بناء سوق موحدة تعد نقطة انطلاق للمؤسسات الأوروبية لمواجهة تحديات العولمة، لذلك تبنت المصارف الأوروبية إستراتيجيات الاندماج والوجود المصرفي استعدادا للمنافسة مع المصارف الأمريكية.

الفرع الأول: لمحة عن النظام المصرفي الأوروبي

سعت مفوضية الجهات الأوروبية إلى خلق نظام نقدي أوروبي موحد بقرار اعتمده المجلس الأوروبي في بروكسيل في ديسمبر 1978 يهدف إلى إزالة الحواجز المالية والنقدية وكذا المصرفية، ثم تعالت الأصوات لإنشاء مصرف مركزي موحد، وفي إطار السعي لاختزال الخطورة بالشكل الذي يؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي تم

التوقيع على معاهدة "ماستريخت" في فيفري 1992، أما فيما يخص السياسة النقدية فقد نصت المادة 105 من هذه الاتفاقية على أن هدف النظام الأوروبي للمصارف هو العمل على استقرار الأسعار و تدعيم السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- تحديد السياسة النقدية الخاصة لدول الاتحاد؛
- التحكم في الاحتياطات النقدي للأعضاء؛
- تدعيم سياسات موازين المدفوعات.

الفرع الثاني: السياسات المصرفية الجديدة

استفادت المصارف الأوروبية من التطورات في مجال تكنولوجيا المصارف والتشريعات القانونية، ففي سنة 1987 أعلنت السوق الأوروبية المشتركة توجهات مؤلفة من 33 مادة تتعلق باندماج الشركات للدول الأعضاء، ومع تسارع ظاهرة الاندماج في الصناعة المصرفية أصبحت هذه الظاهرة بالنسبة لأوروبا تمثل استعدادا إلى ما بعد سنة 1992، واحتمالات تعرض المؤسسات المصرفية الأوربية للمنافسة والمضاربة الدولية، ومن ثم بدأت سلسلة الاندماجات في أوروبا حيث تم اندماج بين " دوتش بنك" و" سانكرزترست" سنة 1999، وبلغت الأصول المشتركة عند الاندماج أكثر من 865 مليار دولار، وبعد هذه الصفقة اندفعت المصارف الأوروبية الأخرى نحو إستراتيجية الاندماج.

الفرع الثالث: أمثلة عن حالات الاندماج في أوروبا

حدثت في أوروبا الكثير من الاندماجات المصرفية سواء كانت محلية أو عبر الحدود.

يشير الجدول التالي إلى أهم الاندماجات الأوروبية المحلية والعابرة للحدود خلال الفترة (1985 – 1991)

[1]– وجدي معامرة، " اليورو والاتحاد النقدي الأوروبي"، مجلة البنوك، الحلقة الثالثة، العدد 8، المجلد 17، جمعية البنوك، 1998،ص 54.

جدول رقم (03-02): النشاطات الاندماجية المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوروبي للفترة (1985 – 1991)

الوحدة مليار دولار

السلعة / السنوات	المحلية		المبيعات عبر الحدود		المشتريات عبر الحدود		المجموع إلى العابرين للحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1983	72	10,6	45	6,2	29	2,3	74	8,6
1986	195	18,9	106	18,6	44	61	150	14,7
1987	416	48,9	132	28,1	63	12,3	195	40,5
1988	1091	79	209	38,3	133	136	342	51,9
1989	1359	121,8	309	40,1	212	25,1	518	65,2
1990	1296	109	261	47,6	297	50,1	558	97,8
1991	788	47,9	142	6,3	211	13,9	353	20,2

المصدر: عبد الكريم شنجار ورد العيساوي، "دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والاستحواذ الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 174.

يلاحظ من خلال الجدول تصاعد موجة الاندماجات المحلية والمتسمة في معظمها بالعدائية، وهي تتفوق على تلك الحاصلة عبر الحدود بهامش كبير سواء المتعلقة منها بالمبيعات أو المشتريات.

فعلى سبيل المثال دخلت إيطاليا في سلسلة من الاندماجات أشهرها اندماج رابع أكبر مصرف في إيطاليا " بانا إنتيسا Bana Intisa " مع كاس أكبر مصرف في الدولة وهو بنك "Commerciale Italiano" وفي إسبانيا تعزز أكبر مصرف عام 1999 بالاندماج مع بنك Central Hisponomericano (BCH) بقيمة بلغت من 122 مليار دولار مقابل 110 مليار دولار.

ويتابع الجدول الموالي حالات الاندماج بالنسبة للفترة (1990-2001) من ناحية العدد والقيمة.

الجدول رقم (03-03): عدد عمليات الاندماج وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي الفترة (1990-2001)

البيان / السنوات	صفقات المصارف المحلية		صفقات المؤسسات المالية الأخرى المحلية		الصفقات المصرفية عبر الحدود		صفقات المؤسسات المالية عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1997-1990	61	476	17	311	8	247	14	58
2001-1998	66	1346	14	1131	13	1062	7	615
2001-1990	64	862	15	549	12	606	6	471

المصدر: البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي، 2001، ص 138.

إن الملاحظة الرئيسية التي يمكن الخروج بها من البيانات السابقة تتمثل في هيمنة الاندماجات داخل المنطقة بهدف تكوين مصارف كبيرة من خلال حالات الاندماج خصوصا خلال الفترة (1995-2001) فقد سجلت تلك الاندماجات نسبة 88% مقابل 12% للاندماجات عبر الحدود، ومن أمثلة عن الاندماجات الكبيرة في أوروبا ما يلي:

- تملك بنك الإئتمان الزراعي الفرنسي للمصرف الاستثماري "اندوسويز" الذي يمتلك 65 فرعا في أنحاء العالم؛[1]
- تمت أضخم صفقة اندماج في التاريخ الأوروبي عام 2000 بين بنك "دويتش" وبنك "درسوز" الألماني حيث بلغت قيمة هذه الصفقة 1,2 تريليون دولار؛[2]
- تملك BNBI Holding النرويجي بنسبة 100% إلى Gjessidige Nar ASA .

المطلب الثاني: التجربة العربية في الاندماج المصرفي

يبدو أن الجهاز المصرفي العربي في ظل العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في حاجة شديدة إلى المزيد من الاندماج المصرفي سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها، حيث يمكن أن يكون الاندماج المصرفي أحد الآليات الأساسية لتحقيق سوقا مصرفية عربية مشتركة أكثر تكاملا.

[1]- قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 94.
[2]- نفس المرجع أعلاه ، ص 94.

الفرع الأول: سمات القطاع المصرفي العربي

هناك مجموعة من السمات للمصارف العربية أهمها ما يلي:

أولا: هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية

حيث مازالت معظم المصارف العربية تعاني من سيطرة نظم الأعمال المصرفية التقليدية على نشاطها بسبب جمود القوانين والتشريعات المصرفية وتدني نوعية الكفاءات المهنية، ونقص مستوى التدريب وتركز انتشار الفروع في المدن الكبيرة مما أدى إلى ضعف وتدني مستوى الخدمات المصرفية العربية واقتصادها على الأعمال التقليدية لإيداع سحب، تحويل، قروض قصير الأجل.

ثانيا: صغر حجم المصارف العربية

يتسم الوضع المصرفي العربي بكثرة القيود وصعوبة حركة الأمر الذي أدى إلى قيام وحدات مصرفية معظمها صغيرة الحجم، وذلك بالرغم من صدور قوانين وتشريعات لتسهيل الاندماج المصرفي بحوافزها المتعددة إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية لتكوين وحدات مصرفية قوية وكبيرة الحجم في عدد من الدول العربية.

ثالثا: انتشار ظاهرة التركيز المصرفي:

تتسم معظم الأسواق المصرفية العربية بسيطرة عدد محدود من المصارف الكبيرة الحجم على جانب كبير من نشاط هذه الأسواق بما ينطوي عليه من ظاهرة الاحتكار الأمر الذي يبرره ضرورة الحاجة إلى عمليات اندماج واسعة في تلك الدول من أجل قيام مصارف أخرى كبيرة تعمل وتنافس بما فيه مصلحة النمو المصرفي في الأسواق الوطنية.

رابعا: تزايد منافسة المصارف الأجنبية

من الملاحظ توسع المصارف الأجنبية في السنوات الأخيرة في الأسواق المصرفية لمعظم الدول العربية بعدما تبين لهذه المصارف الأجنبية جدوى تمويل المشروعات والاستثمار في قطاعات حيوية اعتمادا على الخدمات الإبداعية والتوظيفية المتطورة والمتوفرة لديها المقارنة مع المصارف الوطنية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصة المصارف الوطنية الكبيرة والمتوسطة في هذه الدول.[1]

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معاصرة"، دار غريب للنشر، القاهرة، 2002، ص 220.

خامسا: ضعف الرأسماليين التقني والبشري

تعاني معظم المصارف العربية من قصور واضح في تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وندرة الكوادر الإدارية والتنفيذية ذات الخبرة والدراية بالعمل المصرفي المستحدث.

سادسا: ضعف نشاطات الوساطة المالية

هذا الوضع ناجم عن تركيز الثروات في دول عربية صغيرة وأحيانا لدى أشخاص قليلين.

الفرع الثالث: حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية

الجدول رقم: (03-04): يبين حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية للفترة (1993-2007)

السنة	الدولة	حالات الاندماج	البنك المدمج	البنك الدامج
1999/1993	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1999/1991	مصر	17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العثماني	بنك مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك البحرين وعمان والكويت	بنك عمان التجاري
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1997	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
1999	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

2003	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني وبنك مسقط	
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي

المصدر: قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 95.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغت عدد الاندماجات فيها 17 حالة، بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس، المغرب والبحرين، كما أن هناك ثلاث حالات في سلطنة عمان وحالتين في السعودية.

وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر فهي تمثل 0,5 % من إجمالي عملية الاندماج المصرفي العالمية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه يتضح لنا أن الاندماج المصرفي ضرورة حتمية أمام المصارف لمواجهة المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي كما يعد من أهم الطرق التي تؤدي إلى زيادة تنافسية المصارف وإكسابها مزايا تنافسية عديدة، كما تهدف إستراتيجية أو فكرة الاندماج ما بين المصارف إلى تعزيز مجموعة من النقاط الأساسية، خاصة فيما يتعلق بإدارة وتدفئة المخاطر والتي تعني تقليص حجم الخسائر إلى أصغر قدر ممكن.

تعتبر التجربة الأمريكية تجربة رائدة عالميا في مجال الاندماج المصرفي فالموجة الأولى لعمليات الاندماج حدثت على سلحتها الاقتصادية، ثم انتقلت موجة الاندماجات الأخيرة إلى الإتحاد الأوروبي، وبشكل أقل إلى الدول العربية خاصة إلى لبنان، مصر والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى ظهور عدة تشريعات نقدية تنص على الاندماج وتشجعه اقتناعا منها أنه يؤدي إلى إقامة كيانات مصرفية ذات مراكز مالية قوية.

الفصل الرابع:

متطلبات تجسيد الاندماج المصرفي في الجزائر

قائمة المراجع

مقدمــــة

خـــاتمة

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

تمهيد

تعرف المصارف كغيرها من منظمات الأعمال بعض النقائص والتحديات وهو الأمر الذي يستوجب عليها إحداث تكتلات وتحالفات ما بينها، أي تبني ما يسمح بالاندماج المصرفي، هذا الأخير يعتبر من المتغيرات التي تزايدت أهميتها في ظل اتجاه المصارف نحو العولمة وما تمخض عنها من منافسة شرسة، وكذا تزايد أهمية الكيانات المصرفية الكبيرة التي لها القدرة على العمل في ظل ما تفرضه الضغوط التنافسية العالمية، كما أن الاندماج المصرفي جاء كضرورة لمسايرة الاتجاهات العالمية في ما يتعلق بتوحيد المعايير المصرفية واستيفاء المصارف لمتطلبات الكفاية الحدية لرأس المال وفقا لما تقتضيه معايير لجنة " بازل الشهيرة" في هذا المجال، و المصارف الجزائرية التي قد تمتلك بعض مقومات التنافسية التي تمكنها من مزاولة نشاطها في ظل البيئة العالمية يستوجب عليها الأمر حذو منحى مثيلاتها التي تبنت اندماجات مصرفية وذلك للاستفادة من بعض المزايا التي يتيحها الاندماج المصرفي، كما أن الأمر يتطلب من هذه المصارف العمل على توفير المناخ والبيئة الملائمة لإحداث اندماج ما بينها على المستوى الوطني أو بينها وبين مصارف أجنبية.

وتوضيحا لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: واقع الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث: الاندماج المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة، إذ أن النجاح الاقتصادي مرهون بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة.

والجزائر دخلت القرن الواحد والعشرين بنظام مصرفي يغلب عليه الطابع العمومي، بقدرات تنافسية متواضعة في ظل بيئة مصرفية يجري تشكلها وتتسارع تحولاتها، الأمر الذي تتطلب من المصارف الجزائرية القيام بجهود حثيثة للرفع من كفاءة وأداء هذه المؤسسات لتساير التحولات العالمية واستعدادا للاندماج في الاقتصاد العالمي قصد الاستفادة من مزايا الاندماج.

المطلب الأول: وضعية الجهاز المصرفي في ظل النظام المركزي

عرف الجهاز المصرفي عدة إصلاحات هامة منذ الظفر بالاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات ونتيجة لعدم رغبة النظام المصرفي آنذاك في تمويله للاقتصاد الوطني كان لزاما على السلطات الجزائرية القيام بإجراءات طارئة في هذا المجال.

أولا: مرحلة إقامة النظام المصرفي الجزائري

إن التبعية المصرفية التي عاشتها الجزائر في مراحلها الأولى من الاستقلال " فقد بقيت منتمية إلى منطقة الفرنك الفرنسي" إلى غاية1663 مما جعلها تتأثر بكل التقلبات التي تحدث في فرنسا لذلك اتخذت إجراءات هامة تعبر عن سيادتها الوطنية كان أهمها:

1– إنشاء البنك المركزي الجزائري: تأسس البنك المركزي بالقانون رقم 441/62 بتاريخ 1962/01/01. ممول برأس مال قدره أربعون مليون فرنك ممول بالكامل للدولة، وقد تم إعداد مختلف هياكله في 13 ديسمبر 1962 وبدأ العمل في 1963/01/17.[1]

[1]- بلهاشمي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر" – مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، جامعة البليدة، 2005، ص 5.

2- إنشاء الخزينة الجزائرية: تم إنشائها في 08 أوت 1962 تأخذ على عاتقها القيام بالنشاطات التقليدية لعمل الخزينة مع إصلاحات واسعة فيما يخص الحصول على قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.[1]

3- الصندوق الجزائري للتنمية: تأسس في 7 ماي 1963 بموجب القانون 165/63 وقد وضع هذا المصرف مباشرة تحت وصاية وزارة المالية وبموجب المرسوم 47/71 المؤرخ في 1971/06/30 تغير اسم المصرف ليصبح " البنك الجزائري للتنمية BAD " باعتباره مصرفا متخصصا في التنمية وقد حل المصرف منذ 1971 محل الخزينة في ميدان منح القروض بمختلف أنواعها وذلك باعتباره مصرفا للأعمال كما كلف بـــ:

- إعطاء قروض الاستثمار لمدة تفوق 30 سنة مع إمكانية المشاركة في أرباح المؤسسة وكذا ضمان القروض الممنوحة من طرف الهيئات المالية الوطنية و الخارجية؛
- استعمال جميع أشكال القروض لتسهيل صفقات الدولة مع أخذ وتسيير حسابات الدولة للمشاركة في المؤسسات، كما أخذ على عاتقه التسيير المالي وبرامج المعدات العمومية؛
- تسهيل الاستيراد وشراء المعدات الصناعية لتحويل حاجيات المخطط الوطني للتصنيع.

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: تأسس بموجب المرسوم رقم 277/64 المؤرخ في 1964/08/10 باسم الصندوق الوطني للتوفير والضمان حيث حل محل Caisse de solidarité des département et des communes d'Algérie إذ أن الصندوق المنشأ يدير ثلاثة أنواع من الموارد أموال الادخار ، أموال الهيئات المحلية وأموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات.

وابتداء من سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن، وهذا الأمر أعطى دفعا قويا له حيث أنه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برنامج الصندوق زاد من ادخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية وفي إطار سياسته الإقتراضية في مجال السكن فإن الصندوق يقوم إما ببناء السكن أو بشراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.[2]

[1]- شارفي ناصر، "تحديث النظام المصرفي في الجزائر" – مجلة آفاق اقتصادية، العدد 05، سبتمبر 2005، ص 100.

[2]- طاهر لطرش، "تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية"، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص 188.

5- استحداث الدينار الجزائري: وتم ذلك في 1964/04/10 وهو عملة غير قابلة للتحويل وتساوي قيمتها قيمة الفرنك الفرنسي من الذهب، وقد تم استخدام العملة الوطنية للحد من هروب الأموال وقد جاء هذا القرار متأخرا حيث أن سنتي 1962 – 1964 سمحت بتهريب أموال ضخمة.[1]

ثانيا: مرحلة الاندماجات والتأمينات المصرفية: بدأت سلسلة التأمينات المصرفية والاندماجات في 1966 – 1967 وقد تميزت بعملية تأميم المصارف الأجنبية كما شهدت هذه الفترة ميلاد 3 مصارف تجارية سميت بالمصارف الابتدائية وهي:

1- البنك الخارجي الجزائري BEA: تأسس بالمرسوم رقم 2004/67 المؤرخ في 1967/10/01 حيث تأسس هذا المصرف بدمج خمس مصارف أجنبية وهي: القرض الليوني، الشركة العامة، القرض الشامل، بركلايس والمصرف الصناعي للجزائر وحوض المتوسط.

2- البنك الوطني الجزائري BNA: تأسس بالمرسوم رقم 178/66 المؤرخ في 1966/06/13 وقد تأسس هذا المصرف بدمج مجموعة من المصارف منها:[2]

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في جويلية 1966 "CFAT".
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967 "CIC".
- البنك الوطني التجاري والصناعي الجزائري في شهر جانفي عام 1968" BNCIA".
- البنك الباريسي والهولندي في 01 جوان 1968 "BPPB".

كما كلف هذا المصرف بالمهام التالية:[3]

- تنفيذ خطة الدولة فيما يتعلق بالقروض القصيرة والمتوسطة الأجل وتقديم التسهيلات والسحب على المكشوف وفتح القروض المستندية؛
- تقديم الائتمان للمؤسسات العامة في الميدان الصناعي؛
- يقوم المصرف بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان.

[1]- أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 67.
[2]- بلعروز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 174.
[3]- محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 130.

3- القرض الشعبي الجزائري: أنشئ بموجب الأمر 366/66 المؤرخ في 1966/12/29 وقد تأسس بدمج المصارف التالية:[1]

- القرض الشعبي التجارية والصناعي في الجزائر؛
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في وهران؛
- القرض الشعبي التجاري و الصناعي في قسنطينة؛
- البنك الإقليمي التجاري والصناعي في عنابة؛
- البنك الإقليمي للقرض الشعبي الجزائري.

وقد أوكلت لهذا المصرف المهام التالية:

- منح قروض للحرفيين؛
- منح قروض متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات البناء والتشييد؛
- قبول الودائع من عملاته سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين.

ثالثا: مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد

بدأت عملية التخطيط المالي للاقتصاد منذ سنة 1970 إلى غاية 1986 وقد كان في هذه المرحلة النظام المصرفي مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة فتحولت المصارف إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها تمويل المشاريع المخططة مركزيا، كما كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات، فأصبحت المصارف مجرد صناديق ملزمة بتعبئة المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها، وقد كان مصدر هذه النقود في الغالب عبارة عن إصدار نقدي من البنك المركزي.

1- الإصلاح المالي لسنة 1971: لقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس تخطيط عمليات التمويل ومركزيتها، حيث كانت هذه المركزية تستجيب لثلاث اعتبارات أساسية:[2]

الأول: و يتمثل في ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي وضرورة أن ينسجم نظام التمويل مع هذا التوجه باعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات.

[1] - Goumiri Mourad, "L’offre de monnaie en Algérie", opu, Algérie, 1993 p :70.

[2]- بخزاز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 72.

الثاني: يتمثل في تعاظم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول (1970-1993).

الثالث: يتمثل في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار ويجب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف ولن يتم ذلك إلا بواسطة مركزية قرارات التمويل ومراقبة التدفقات، كما يهدف الإصلاح إلى تحقيق ثلاثة (03) أهداف وهي:[1]

- تعميم القروض؛
- لامركزية تمويل الاستثمارات؛
- مركزية الموارد.

وقد كان من نتائج هذا الإصلاح ما يلي:[2]

- ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أو المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)؛
- لقد أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها التجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى المصرف الواحد، تحدده الدولة حسب اختصاص المصرف في القطاع (عملية التوظيف المصرفي)؛

كما انبثق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتان هما: مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

2- هيمنة الخزينة: لقد تميز نظام التخطيط المركزي بهيمنة الخزينة العمومية على أمور التمويل الخاصة بالمؤسسات العمومية وكانت تستعمل في ذلك إراداتها من القروض الداخلية والخارجية وتتمثل هذه الموارد في:

- تقوم الخزينة بطلب الإذن من وزير المالية بإصدار سندات تجهيز يكون الاكتتاب فيها إلزاميا في حدود احتياطات الشركات وتعاونيات التأمين، والهيئات والتعاونيات الخاصة بالضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد وكذا في حدود مخصصات الاهتلاكات للشركات الوطنية والدواوين وإدارات الاستغلال والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، واحتياطات شركات السكن والمؤسسات المسيرة ذاتيا التابعة للقطاع الفلاحي.[3]
- ادخار المؤسسات المالية غير النقدية مثل الضمان الاجتماعي؛

[1]- طاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 177.

[2]- محمود حميدات، مرجع سابق الذكر، ص 133.

[3] - Abdelkrim Naas, "le système bancaire algérien de la colonisation a l'économie du marché", maison nouvelle et la rose, paris, France, 2003, p :68.

- الودائع التجارية التي تحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛
- إرادات الخزينة من فائض القطاع العام والضرائب والرسوم على قطاعات الدولة الاقتصادية.

3- إعادة هيكلة المنظومة المصرفية: وذلك عن طريق إعادة العضوية للمؤسسات ابتداء من سنة 1982 وقد أفرزت هذه الهيكلة مصرفين جديدين هما:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : أنشأ هذا المصرف بموجب المرسوم رقم 104/30 المؤرخ في 13 مارس 1982 وكان يهدف إلى تمويل القطاع الزراعي، الصناعي، ...إلخ.

- بنك التنمية المحلية: أنشأ المصرف بموجب القانون رقم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30. تتمثل مهامه الأساسية في ضمان النشاطات التنموية والاستثمارية لتي تقوم بها الهيئات المحلية.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري وفق قانون النقد والقرض 10/90 وأهم تعديلاته

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض 10/90.

أولا: مضمون قانون النقد والقرض 10/90.

جاء قانون النقد والقرض لإعادة التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو علة مستوى التعامل والميكانيزمات فضلا عن تغير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق، فبعد إصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام المصرف والقرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية)، وبعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

- إصدار القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عن

تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنح كل شخص طبيعي ومعنوي غير المصارف والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

زمن بين أهم أهدافه نجد:

- وضع حد نهائي التدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي؛[2]
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية؛
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية؛
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (المصرفية)؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل المصارف؛
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي لفائدة البنك المركزي؛
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛[3]
- تولي مجلس النقد والقرض للسلطة النقدية.؛
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان النقد والقرض؛
- حماية الودائع؛
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم المهنة المصرفية.

---

[1]- قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

[2]– لعشب محفوظ، "القانون المصرفي، المطبعة الحديثة"، الجزائر، 2001، ص 26.

[3]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق الذكر، ص 188.

ومن بين مبادئه:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض؛
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

ثانيا: تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

من بين تعديلات هذا القانون:

1- الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90: جاء أول تعديل لقانون النقد عن طريق أمر رئاسي حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة حيث قام هذا التعديل بالفصل بين مجلس إدارة المصرف ومجلس النقد والقرض حيث أصبح بموجب هذا التعديل تسيير بنك الجزائر وإداراته ومراقبته على التوالي: محافظ يساعده ثلاث (03) نواب ومجلس إدارة ومراقبان يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الحكومة.

يتم تسيير مجلس النقد والقرض كما يلي:[1]

- يستدعي المحافظ المجلس ويرأسه ويعد جدول أعماله ويكون حضور ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته.

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون ضوت الرئيس مرجحا.

- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يعوض من ينوب عنه أو يمثله في اجتماعات المجلس.

[1]- الأمر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27، الجريدة الرسمية، العدد 14.

1- الأمر 11/03: يدخل هذا التعديل ضمن الالتزامات الدولية للجزائر في الميدان المالي والمصرفي، وقد أتى هذا الأمر بالتعديلات التالية:[1]

- لم يعد هناك تحديد لوكالة المحافظ.

- إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض والتي تنص على (يمكن للبنك المركزي القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة 06 أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى وهذه الخصوم قابلة للتجديد لمدة لا تتعدى 03 سنوات يجب أن تهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تطوير وتمويل عمليات التصدير، إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيهل الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها البنك المركزي). لقد عدلت الجزائر هذا القانون 10/90 من أجل تكييف نظامها المالي مع المقاييس العالمية وتهدف هذه التعديلات إلى تمكين المصرف من ممارسة صلاحياته يشكل أفضل من خلال:

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض(السياسة النقدية، سياسة الصرف، التنظيم والإشراف)؛

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية؛

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية وتحقيق سيولة أفضل في تداول لمعلومات المالية؛

- تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للمصارف وادخار الموظفين وهذا بـــ:

- تقوية شروط ومعايير منح الاعتماد للمصارف ومسيري المصارف والإجراءات العقابية المختلفة؛
- تشديد العقوبات حول الانحرافات عن نشاطات المصارف؛
- منع تمويل نشاطات لمؤسسات التي تعود ملكيتها للممولين آو المسيرين؛
- تقوية صلاحية جمعية المصرفين الجزائريين والتي أنشئت بموجب التعديل الأخير ولابد من اعتما نظامها من طرف مصرف الجزائر؛

[1]- الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52.

– تعزيز وتوضيح شروط مركزية المخاطر.

3– الأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03: وردت في هذا الأمر التعديلات التالية:[1]

حيث عدلت المادة 02 من هذا الأمر المواد 09، 32، 35، من الأمر 11/03 وذلك كما يلي:

– بالنسبة للمادة 09: الشيء المضاف هو عدم خضوع بنك الجزائر إلى إجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري؛

– أما المادة 32: فالمضاف هو إعفاء كال العمليات المرتبطة بنشاطات المصرف من الضرائب والحقوق والرسوم مهما كانت طبيعتها؛

– المادة 35: الخاصة بمهام بنك الجزائر فيما يخص الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، كما يحرص على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته؛

– المادة 36: والمضاف هو تكليف بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات ويعرض الحالة المالية الخارجية للجزائر؛

– المادة 52: يجب على كل مصرف يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجيات عملية التسديد بعنوان نظم الدفع؛

المادة 83: والشيء المضاف فيها والمعدل هو منح لترخيص بالمساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالي التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 بالمئة على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمشاركة الوطنية جمع عد شركاء؛

وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة، يخول لها بموجب الحق أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

يلزم هذا الأمر في مادته 97 مكرر المصارف والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد على وجه الخصوص من:

[1]- الأمر 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، الجريدة الرسمية، العدد 50.

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها؛
- السير الحسن للمسارات الداخلية ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها؛
- صحة المعلومات المالية؛
- الأخذ بعين الاعتبار وبصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

- المادة 106: فيما يخص أعضاء اللجنة المصرفية فبموجب هذا الأمر أصبحت تتكون من: المحافظ رئيسا، أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، المالي والمحاسبي، قابضان ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني منم مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، ممثل من مجلس المحاسبة يختاره رئيس المجلس من المستشارين الأولين، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

بعد هذه التعديلات يمكن القول أنها أعطت مزيدا من الاستقلالية لبنك الجزائر خاصة فيما يخص استقرار الأسعار وضبط معدل نمو الكتلة النقدية بعيدا عن رقابة مجلس المحاسبة، كما منحت هذه التعديلات مزيد من الرقابة على أعمال المصارف، كما أعطت الأسبقية للمستثمرين المحليين بالمساهمة بـــ 51 بالمئة في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: منهج الإصلاح في المصارف الجزائرية للتقليل من النقائص والاختلالات

إن اختيار المنهج الأمثل للإصلاح يبقى العامل الأهم والمحدد الرئيسي لضمان عملية الإصلاح ومنه التمكن من إزالة الصعوبات والمعوقات، ومعالجة النقائص المسجلة على مستوى المصارف الجزائرية، بهدف الارتقاء بأدائها لمصاف المصارف العالمية.

الفرع الأول: متطلبات الإصلاح الناجح

يقترح " ماكينون" و "شو" على الدول النامية قبل الشروع في إصلاح النظام المصرفي ضرورة تحقيق التوازن المالي الحكومي المركزي، فالسيطرة يجب أن تسبق التحرير المالي، ولكي يتحقق للحكومات 'صلاح اقتصادي ناجح يجب العمل على توفير العناصر التالية:[1]

[1]- قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص 120.

1- التحكم في الإنفاق الحكومي المباشر قدر المستطاع.

2- تطوير النظام الضريبي لتعويض الإيرادات التي قد تفقدها الدولة نتيجة تخليها عن ملكية عناصر الإنتاج.

3- فتح سوق وطنية لرأس المال تتيح للمودعين تلفي فرص استثمارية وكذلك يسدد فيها المقترضون أسعار فائدة فعلية مجربة، حيث يمكن تعديلها وفق نسب التضخم.

4- ضرورة اتخاذ الحذر في ضبط عملية تحرير المصارف وغيرها من المؤسسات المصرفية المالية تماشيا مع تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

5- ضرورة تحرير النظام المصرفي المملوك للدولة وهذا لتدعيم نظام النقد والائتمان الخاص بها، مع ضرورة جعل أسعار الفائدة ايجابية وإرغام المؤسسات المستندية على سداد التزاماتها والحد من التدفق الائتماني الجديد.

6- الحد من الائتمان المصرفي في حالة فوضى الأحوال المالية، وبالتالي تلجأ المؤسسات إلى التمويل الذاتي وإلى الاقتراض من مصادر تمويلية غير نقدية.

7- ضرورة تحرير سوق رأس المال الوطنية.

8- تقييد المصارف والمؤسسات الأجنبية عند نشاطها على مستوى السوق المالي المحلي وهذا بهدف عدم السماح للعملات الأجنبية بالتداول جنبا إلى جنب مع العملة المحلية التي لا تزال منخفضة القيمة.

الفرع الثاني: شروط القيام بإصلاح المصارف

أما عن الشروط الواجب توافرها عند مباشرة عملية إصلاح الجهاز المصرفي نذكر:

- **المنافسة:** وهذا عن طريق إلغاء المعوقات أمام هذه العملية بهدف تلاقي تحقيق فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض وهذا الضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجهات السلطات النقدية والمالية.
- **ضمان عدم تجزئة السوق:** وذلك بإعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

- **ضمان عدم التمييز في منح الإئتمان:** يجب الابتعاد عن التمييز في عمليات الإئتمان ومنع تقدير أسعار فائدة أقل من المعدلات السائدة في السوق، خصوصا أن المنافسة قد يصحبها ارتفاع في سعر الفائدة إلى الحد الذي يهدد بزيادة معدلات السيولة في الجهاز المصرفي.
- **ضمان دور فعال للبنك المركزي:** وذلك من خلال استعمال سياسة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وأن يبقى بقدر الإمكان على الحياد فيما يتعلق بالتدفق العادي للإئتمان في سوق رأس المال المحلية.
- **ضمان وجود سوق منتظم:** مما يساعد على جذب المدخرات ويساعد على تفادي مشكلة القروض المتغيرة.

المبحث الثاني: واقع الجهاز المصرفي الجزائري

يتحسن مستوى صيرفة الاقتصاد الوطني تدريجيا سواء بالنظر إلى تكثيف شبكة وكالات المصارف العمومية والخاصة وكذا أهمية المصارف العمومية على النشاط المصرفي، والإضافة إلى ما تتمتع به هذه المصارف من خصائص ومميزات.

المطلب الأول: هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية

يشير هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار المصارف العمومية للنشاط المصرفي، في حين أن المصارف الخاصة لازالت مصرفية فتية تبحث عن مكانة لها في السوق المصرفية الجزائرية.

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على النحو التالي:

الفرع الأول: البنوك التجارية

تشمل هذه المصارف على مصارف خاصة ومصارف عامة وعددها 19 مصرفا.

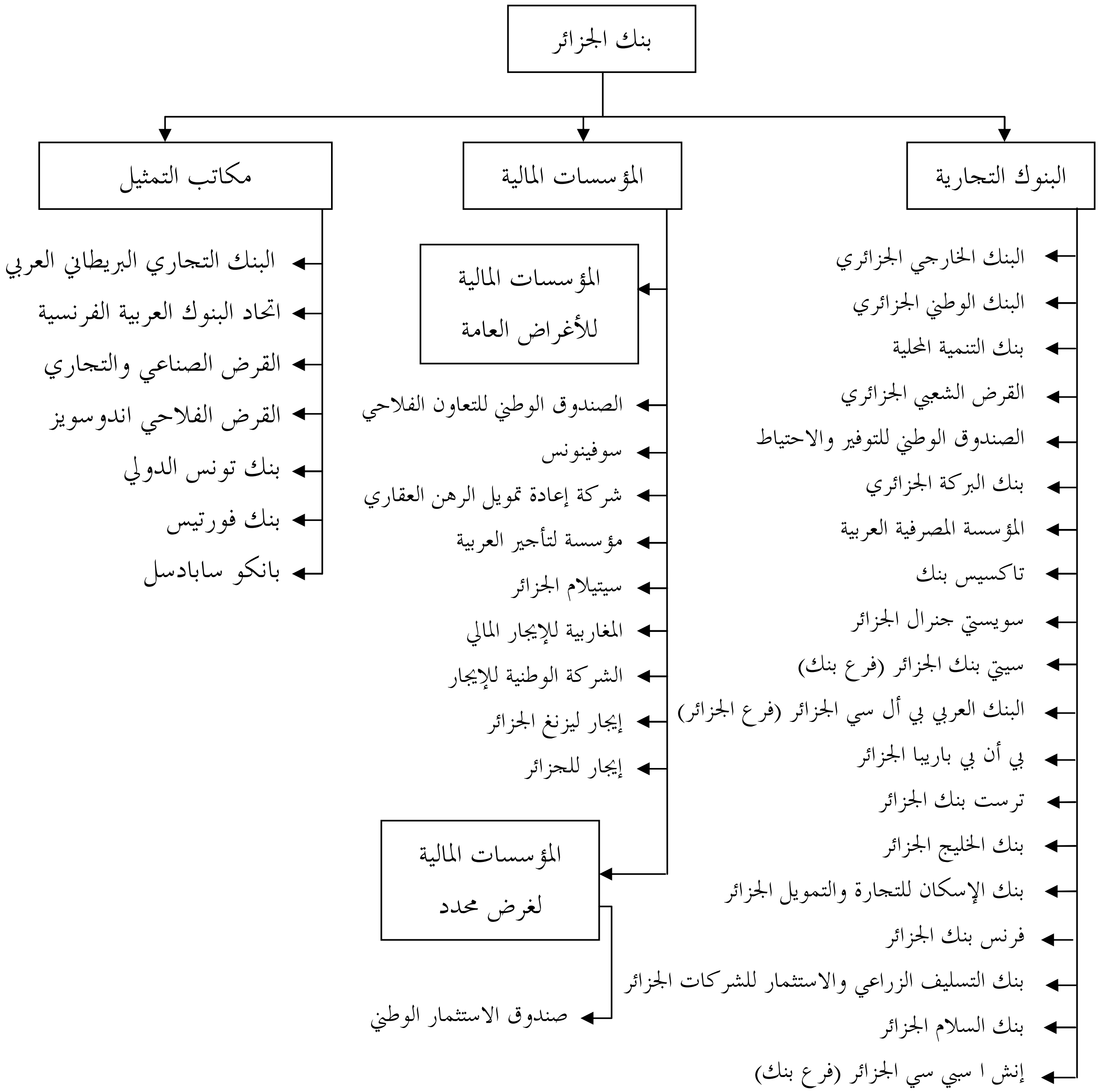
الفرع الثاني: المؤسسات المصرفية

وتضم المؤسسات المالية لأغراض عامة والمؤسسات المالية لغرض محدد.

الفرع الثالث: مكاتب التشغيل

وتشمل على البنك التجاري البريطاني العربي، اتحاد البنوك العربية الفرنسية، القرض الصناعي والتجاري، القرض الفلاحي اندوسويز، بنك تونس الدولي، بنك فورتيس، بنك سابادیل.

الشكل رقم (04-01): الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري (جانفي 2015).



Source : http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm, consulté le 25/03/2015.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المصارف **الجزائرية**

تتميز المصارف الجزائرية بمجموعة من الخصائص والتي تشترك فيها مع الكثير من الدول العربية والنامية نذكر منها:

الفرع الأول: التركيز المصرفي

وهي من أهم ملامح الجهاز المصرفي في الجزائر، وكلما ارتفعت درجة التركز كلما كان ذلك سلبيا ومعبرا عن عدم وجود منافسة حقيقية.

الفرع الثاني: ضعف تغطية وانتشار وتوزيع شبكة المصارف

وهذا راجع غلى سوء توزيع شبكة الفروع المصرفية عبر التراب الوطني وكذلك للوكالات المصرفية.

الفرع الثالث: تجزئة النشاط المصرفي

ونعني بها التخصص المصرفي في مجالات معينة مما نتج عنه من كبت في العمل بآلية أساسية وتقليل الحوافز أمام المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

الفرع الرابع: انتشار ظاهرة القروض المتعثرة

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص، وبفعل التسيير الإداري للمصارف تفاقمت الوضعية المالية للمصارف الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة.

الفرع الخامس: ارتفاع نسبة الملكية العامة في الجهاز المصرفي

حيث يسيطر القطاع العام على هياكل ملكية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بحيث مازال يهيمن على النشاط المصرفي، وهذا الأمر لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة.

الفرع السادس: صغر حجم المصارف

إن ضعف حجم رأس المال بالمصارف الجزائرية يحرمها من توسيع خدماتها ومنتجاتها والقدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل والكبير الحجم، ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الاندماج التي ستمكن المصارف من الاستفادة من وفرات الحجم المتأتية عن ذلك.

الفرع السابع: ضعف استخدام التكنولوجيات المصرفية

حيث تحتاج المصارف الجزائرية إلى زيادة الاستثمارات في التكنولوجيات المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على المنافسة.

المطلب الثالث: قياس قدرة المصارف على تغطية النشاط الائتماني

يمكن قياس قدرة المصارف على تغطية النشاط الائتماني، من خلال أهمية الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري وكذا قياس الوعي المصرفي.

الفرع الأول: أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابط طردية ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية بلين الودائع والائتمان ويتم قياس أهمية الودائع بالعلاقة التالية:[1]

أهمية الودائع = الودائع المصرفية / القروض

يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، أما الانخفاض فيعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف التجارية بشكل تتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية، ومما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع ومما لاشك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية، والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموما والائتمان طويل الأجل بشكل

[1]- عبد اللطيف مصطفى ، "مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي في الجزائر"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29 و30 ديسمبر 2004، ص 30.

خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف التجارية مما تتطلب استراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال المتواجدة في الاقتصاد، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزءا من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي في شكل ودائع جديدة، ويعتبر الائتمان أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار على الاقتصاد إذ لم يحسن استخدامه، ففي حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد والإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: قياس الوعي المصرفي

يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشبكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية، يستخدم المحللون الماليون نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع فإذا كانت أقل من الواحد فذلك يدل على أن المصارف تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المبادلات والمعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد، وإذا كانت أكبر من الواحد مؤشر على انخفاض كفاءة المصارف في جذب الأفراد والمؤسسات.[1]

وفي تقديرنا فإن الوعي المصرفي في الجزائر شبه معدوم إذا ما قارناه بالدول الأوروبية وذلك يعود إلى سببين رئيسيين هما:

الأول: هو انعدام الثقة في المؤسسات المصرفية وارتفاع الطلب على النقد للمعاملات، الاحتياط والمضاربة.

الثاني: الوازع الديني الذي يحرم التعامل بالفائدة المصرفية.

هناك عدّة نماذج تناولت انتشار المصارف مثلا نموذج كاميرون Cameroun الذي وضع سنة 1967 وينص أن لكل 10000 شخص فرع واحد لمصرف حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة التالية:

الكثافة المصرفية = (عدد الفروع/ عدد السكان) × 10000

[1]- محمود حمزة الزبيدي، "إدارة المصارف"، إستراتيجية تقنية الودائع وتقديم الإئتمان، مؤسسات الوراق، 2000، ص 166.

– فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهو العدد المثالي للتوزيع.

– وإذا كانت أكبر من الواحد هناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبء كبير من حيث التكلفة على المصاريف وبالتالي انخفاض ربحية المصارف.

– وإذا كانت أقل من الواحد هناك انحراف سلبي بمعنى أن انتشار المصارف حسب هذا النموذج غير كافي وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممّن هم في حاجة إلى هذه الخدمة.

وعلى سبيل المثال: سجلت الجزائر سنة 2000 نسبة 0,41 مما يعني أن هناك فرع بنكي لكل 240000 شخص مما يدل ذلك على نقص الجهاز المصرفي، أما سنة 2009 فقد تم تسجيل 1324 فرع بنكي بين عام وخاص وعدد السكان حوالي 354000.00 نسمة ومنه فإن :

الكثافة المصرفية = (354000.00/1324) × 10000= 0,37

وهي نسبة منخفضة على ما كانت عليه في سنة 2000 نتيجة لأزمة المصارف الخاصة وإفلاس البعض منها وكذا نتيجة لارتفاع عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في عدد الوكالات المصرفية.

المبحث الثالث: الاندماج المصرفي في الجزائر

يعتبر الاندماج المصرفي من التحولات العالمية مست وأثرت في نفس الوقت على المصارف، ولمواجهة وتفادي أية عراقيل تمس سير المصارف خاصة في مجال تقديم الخدمات عند الأخذ بهذا النهج لابد من اتخاذ وتبني مجموعة من المعايير والتدابير وذلك قصد تعظيم المكاسب من عملية الاندماج المصرفي.

المطلب الأول: دوافع الاندماج المصرفي في المصارف الجزائرية

إن رغبة المصارف الجزائرية وحاجتها للاندماج من ورائه العديد من الدوافع والمبررات وتعود مجملها إلى دعم القدرة التنافسية للمصارف في ظل ما تتيحه البيئة المصرفية العالمية من تحديات وفرص.

الفرع الأول: موقع الجزائر من الاندماج المصرفي

في الجزائر لم يحدث أي اندماج على الرغم من أنه يوجد في الجزائر مصارف عمومية ومصارف خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام بأعمال المصارف الشاملة.

وتتميز المصارف العمومية بأنها تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني، حيث تتحصل على 90% من الموارد وتقدم 95% من القروض، بينما المصارف الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك للأسباب التالية:[1]

- إنشاء المصارف الخاصة جاء متأخرا؛
- تتميز المصارف الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة أكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة (تمويل الواردات) Financements des importations؛
- هناك تمايز بين المصارف الوطنية الخاصة و المصارف الأجنبية الخاصة فيما بخيث السوق النقدية بحيث لا يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية؛
- نلاحظ أن بعض المصارف الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أجانب من بقية المصارف الأخرى لاسيما منها المصارف الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة.

من هذا كله يظهر التمييز بين المصارف العمومية من جهة و المصارف الخاصة من جهة أخرى، ومن هنا تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والمصرف المركزي (مصرف الجزائر) في وضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من خلال المصارف الخاصة.

الفرع الثاني: دوافع المصارف الجزائرية إلى الاندماج

توجد العديد من الدوافع التي تصبح مبررا لدى ا المصارف الجزائرية في عملية إحداث اندماج مصرفي نوجزها فيما يلي:

---

[1]- بوزعرور عمار ودراوسي مسعود، "الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية،" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- دوافع وتحديات"، جامعة سعد دحلب البليدة، ص ص 144-145.

- صغر حجم المصارف الوطنية القائمة وتواضع هياكلها التمويلية وحجم أعمالها وهو ما يعني ضعف قدرتها التنافسية عند مقارنتها بالمصارف الأجنبية؛
- الحاجة إلى قيام المصارف الجزائرية بدور أكثر على الساحة الوطنية والإقليمية خاصة في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية وكذا تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل التنمية في الجزائر؛
- التنويع في الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الجزائرية بهدف تحقيق مستوى من الربحية والعمل على استقرارها وهذا الأمر يستدعي إلى الاندماج مع مصارف متقدمة حتى تستفيد من تجربة هذه الأخيرة في إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية إلى عملائها؛
- المساهمة في دعم السوق المالي وتنشيطه وذلك بالقيام بأعمال الوساطة المالية والترويج للمشروعات والإشراف على إدارة صناديق الاستثمار التي من شأنها أن تعمل على تحسين وضع السوق المالي في الجزائر.
- خلق وحدات مصرفية قوية وفاعلة التي من شأنها أن تساهم في تطوير القطاع المصرفي وتحسين إنتاجيته وتخفيض تكاليف الوساطة فيه؛
- ضعف رساميل المصارف الجزائرية وعدم مواكبتها للمعايير العالمية وهذا الأمر يستدعي من المصارف الجزائرية التكتل والتحالف حتى تعظم رساميلها وتضمن لنفسها البقاء الاستمرارية وهذا بالنظر إلى دور وأهمية عنصر رأس المال في المصارف؛
- الحاجة إلى توسيع نطاق العمل المصرفي إما على المستوى الوطني وذلك حتى تتحسن الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف لتحقيق جودة الخدمة المصرفية، أو على المستوى الإقليمي لتحسين مجمل الخدمات نتيجة لاندماج الخبرات الإدارية والمصرفية بين الوحدات المندمجة وتطوير أداء العنصر البشري لهذه المصارف؛
- زيادة القدرة على مواجهة تحديات المنافسة في ظل الاندماج المصرفي حيث يتمكن المصرف من خلاله التكيف والتفاعل مع العولمة وتحدياتها، فالاندماج ضرورة حتمية لتزايد وتعزيز القدرة التنافسية، فتلجأ المصارف إلى اقتصاديات الحجم للوصول إلى حجم مناسب وزيادة الكفاءة مع تقليص التكاليف والأعباء سعيا وراء تعظيم الربح.

المطلب الثاني: **شروط وضوابط ومتطلبات نجاح الاندماج المصرفي في الجزائر**

إن نجاح عملية الاندماج المصرفي في المصارف الجزائرية يتوقف على العديد من العناصر تتمثل في شروط وضوابط ومتطلبات والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الشروط الخاصة لعملية الاندماج المصرفي

- تقييم الأداء والوضع المالي للمصرف وتحديد نقاط الضعف، بحيث لابد أن يقيم نفسه من حيث الوضع المالي والأداء من حيث نقاط قوته وظروف السوق التي يعمل بها وكذلك ظروف السوق المتوقعة؛

- إعادة دراسة الهياكل التنظيمية وإنشاء هيكل تنظيمي قادر على استيعاب احتياجات النمو في العنصر البشري وفتح الهياكل لكي تستوعب الإطارات البشرية والقيادات القادرة على دفع عجلة التنمية بالمصارف؛

- الاستثمار في البرامج ونظم الحاسوب الآلي الحديثة مما يساعد في ربط المصارف المندمجة وفروعها وتحسين جودة العملية المصرفية؛

- تكوين فريق إداري متميز من طرفي عملية الاندماج للإشراف على عملية الاندماج ومتابعتها؛

- تحديد سعر واقعي لشراء المصرف المندمج؛

- العنصر البشري بحيث لا يؤثر الاندماج على هذا العنصر بل يجب الاهتمام به لتطوير الكوادر البشرية في المصارف المندمجة وتكوينها؛

- خلق قنوات اتصال بين موظفي المصرف والعملاء للتعريف بغرض الاندماج والنتائج المترتبة عليه.

الفرع الثاني: ضوابط نجاح الاندماج المصرفي في المصارف الجزائرية

- توافر الشفافية والمعلومات لدى المصارف الجزائرية التي ترغب في الاندماج؛

- القيام بدراسة كافية قبل الشروع في عملية الاندماج من طرف المصارف الجزائرية لتوضيح كافة النتائج التي تتوقعها من هذه العملية؛

- الاستعانة بالتجارب الدولية الاندماجية السابقة؛

- إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الجزائرية المرشحة للاندماج؛

- القيام بعملية الخوصصة قبل عملية الاندماج.

الفرع الثالث: متطلبات الاندماج المصرفي بين المصارف الجزائرية

تتصل هذه المتطلبات بثلاثة جوانب رئيسية هي:[1]

أولا: المتطلبات الاقتصادية: تتمثل في:

1– اقتصاديات الحجم: حيث يجب أن يتمتع أي مصرف جزائري بعد عملية الاندماج بحجم أفضل ويصبح أكثر تأثيرا في السوق المصرفية الجزائرية.

2– اقتصاديات السعة: وذلك بزيادة المصارف الجزائرية الراغبة في عملية الاندماج القدرة الاستيعابية وأن يكون للمصرف الجديد القدرة على الدخول إلى مجالات ذات طبيعة خاصة.

ثانيا: المتطلبات المحاسبية: تتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية:

1– الإفصاح: حيث يجب أن تتوفر المصارف الجزائرية الراغبة في الاندماج على قدر من الإفصاح المالي والمصرفي، وليس فقط للمساهمين بل للجمهور كذلك حتى تقل الشائعات التي تدمر هذه ا المصارف قبل عملية اندماجها.

2– الشفافية: لكي تنجح عملية الاندماج ما بين المصارف الجزائرية يجب أن تتوافر هذه المصارف على أعلى درجات الشفافية، خاصة ما تعلق منها بأهداف عملية الاندماج والأهداف التي ترجوها المصارف الجزائرية من ورائها.

3– العلانية: أن تكون عملية الاندماج ما بين المصارف الجزائرية في العلن، ولا يتم إخفاء شيء وذلك حتى تتضح الأمور للجمهور والمساهمين.

ثالثا: المتطلبات الإدارية: تتمثل في:

1– حسن التخطيط لعملية الاندماج من طرف المصارف الجزائرية الراغبة في العملية، وإعدادها لمواعيد زمنية بمثابة برامج والتقيد بها عند اتجاهها نحو الاندماج.

2– إعداد المصارف الجزائرية التي ترغب في الاندماج هيكل تنظيمي مرن ومفتوح قادر على استيعاب كافة العاملين وإشباع طموحاتهم الوطنية.

[1]– قراش عمر، مرجع سابق الذكر، ص ص 148 – 149.

3- أن توفر المصارف الجزائرية المقبلة على الاندماج عناصر التحفيز للعاملين.

4- أن يكون هناك تنسيق بين وحدات المصرف الدامج.

5- حسن المتابعة والرقابة من طرف المصارف الجزائرية المندمجة لمعالجة أوجه القصور في العملية وتفادي الآثار السلبية الناجمة عن عملية الاندماج.

المطلب الثالث: استراتيجيات تحفيز المصارف الجزائرية للاندماج المصرفي

يمكن تحفيز المصارف الجزائرية نحو عملية الاندماج من خلال عدة تغيرات جذرية في القطاع المصرفي منها تبني مفهوم المصارف الشاملة وضرورة إعادة رسلمة وتطهير محفظة المصارف.

الفرع الأول: تبني مفهوم المصارف الشاملة

يمكننا تعريف المصارف بأنها تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات والمشروعات، ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع.[1]

ويمكن تعريفها على أنها تلك المصارف أو المؤسسات المالية التي تتعامل مع كافة القطاعات وتجمع بين تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المستحدثة بما فيها الخدمات الاستثمارية.

إن الصرفية الشاملة بالمصارف الجزائرية، نجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال الامر03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، مازل يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للمصارف الجزائرية ووظائف المؤسسات المالية من غير المصارف الجزائرية، والتي يسمح لها ممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية ، وإن كانت هذه الأخيرة مازالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل ألتأجيري ، والاستثمارات المالية، والخدمات المالية الاستثمارية الأخرى.

إذ على المصارف الجزائرية الأخذ بهذا الاتجاه إذا أرادت اكتساب ميزات تنافسية تمكنها من الاحتفاظ بحصتها السوقية ومنافسة المصارف الأجنبية و بالتالي زيادة ربحيتها.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة وإدارتها"، الدار الجامعية، مصر، 2000 ، ص 19.

الفرع الثاني: ضرورة إعادة رسملة وتطهير محفظة المصارف

اعتمدت السلطات العمومية مجددا خيار التطهير وإعادة رسملة المصارف، بهدف السماح بالتقيد بالتزاماتها فيما يخص القروض، ولاسيما تلك الموجهة للشركات الكبرى وتمويل مشاريع سوناطراك، فضلا عن السماح برفع رأسمالها.

بالرغم من استفادة المصارف العمومية من عمليات تطهير المحافظ تبني مسألة القروض المتعثرة غير مضمونة الدفع للقطاع العمومي مطروحة، رغم أن نسبة القطاع الخاص في ارتفاع أكبر، وقد كلفت عمليات التطهير وإعادة الرسملية خلال العشريين الماضيين ما قيمته 2500 مليار دولار أو ما يفوق 40 مليار دولار دون أن تسوي وضعية المصارف أو تفعل عملية الإصلاح المصرفي.

ويتضح أن ملف الإصلاح المصرفي والمصرفي عموما لا يزال حبيس اعتبارات غير موضوعية وقرارات سياسية غير واضحة المعالم في ظل أن المتحفات غير مضمونة الدفع في الجزائر للمصارف العمومية وهي مرشحة للارتفاع أكثر في المستقبل، ويرجع تراكم هذه المستحقات إلى هشاشة المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تبقى كفاءتها المالية ضعيفة ومحدودة مقارنة بالقروض التي تحصل عليها من المصارف، كما صرح رئيس الحكومة السابق "عبد العزيز بلخادم" أن ضمان الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية يتم من خلال التوقف على إعادة رسملتها والتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية العاجزة .

المطلب الرابع: تقويم وتحديات الاندماج المصرفي في الجزائر

إن اعتماد الاندماج المصرفي في الجزائري يتوقف على مجموعة الايجابيات والسلبيات بالإضافة إلى مجموعة التحديات التي يمكن مجاوزتها.

الفرع الأول: الايجابيات

- زيادة قاعدة رأس مال المصرف مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لهذا المصرف؛
- تحسين التكنولوجيا والكوادر والخدمات المصرفية مما يؤدي إلى زيادة عدد خدماتها المصرفية المقدمة وتنويعها ورفع مستوى جودتها مع خفض تكلفتها وذلك استجابة لمتطلبات عملائها؛
- إعادة هيكلة المصارف الجزائرية بعد اندماجها؛

- تعظيم ربحية المصارف الجزائرية ومواكبتها للمعايير العالمية؛
- زيادة القيمة السوقية لأسهم المصارف المندمجة.

الفرع الثاني: السلبيات

- زيادة البيروقراطية في القطاع المصرفي التي قد تواجه بعض عملاء المصارف الجزائرية عند اقتنائهم للخدمات المصرفية؛
- عدم العناية بالعملاء نتيجة للكبر وزيادة حجم المصارف عند اندماجها؛
- إخفاء المعلومات والبيانات؛
- قد يترتب أوضاع احتكارية وهو ما يقلل من المنافسة بين المصارف؛
- ارتفاع البطالة.

الفرع الثالث: التحديات

يمكن أن تواجه عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر العديد من التحديات والتي تشكل في مجموعها نقاط ضعف في المصارف المندمجة، وتؤثر على الأداء المصرفي وأداء العاملين ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

- اختلاف نظام اللوائح ونظم العمل؛
- اختلاف نظام الأجور والمتر تبات والمكافآت بين المصارف الجزائرية؛
- اختلاف ثقافة العمل لدى إطارات المصارف الجزائرية وذلك راجع لتفاوت خبراتهم ومهاراتهم المصرفية؛
- اختلاف اللغة والمصطلحات، وهذا تحدي لا ينطبق على المصارف المحلية، بل إذا كان مصرف أجنبي يرغب في عملية الاندماج مع مصرف جزائري.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاندماج المصرفي ظاهرة العصر من خلال أهميته الكبيرة ومدى تأثيره على القدرة التنافسية للمصارف إلا أنه لا يزال غائبا و لم يظهر للوجود في الجزائر لعديد من الأسباب لأن المصارف العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات بينما المصارف الخاصة لم ترق بعد للمستوى المطلوب وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة بصفة خاصة، حيث أن التقنيات الحديثة في الجزائر مازالت عملية إدخالها متأخرة نتيجة لارتفاع تكلفتها المالية وضئالة رؤوس أموال المصارف، وأحجام أصولها وهو ما يمثل تحدي للمصارف، فمن بين المحاور الأساسية التي يجب أن يشتملها برنامج تجديد وعصرنة المصارف الجزائرية هو تطبيق خيار الاندماج لكي تستطيع المصارف إدخال وتبني خيار المصرف الشامل كأحد أبرز المراحل لتحقيق اندماجات ناجحة.

وأخيرا يمكن القول أن خيار الاندماج أصبح ضرورة لا خيار في ظل الظروف الراهنة التي أصبحت تطغى عليها المعاملات المالية الإلكترونية.

خاتمة

أضحى الاندماج بين المؤسسات المالية والمصرفية من المظاهر الواضحة على الساحة المصرفية والمالية في كافة الدول المتقدمة والناشئة، إذ أصبحت قضية اندماج المصارف واحدة من القضايا الساخنة على الساحة المصرفية منذ الثمانينات بصفة عامة وخلال عقد التسعينات ومطلع الألفية الثالثة بصفة خاصة، فقد شهد هذا العقد اندماجا لم يسبق لها مثيل ليس فقط من حيث الكم ولكن أيضا من حيث الحجم، وقد أدت التطورات على المستوى العالمي إلى تزايد ظاهرة الاندماج، ولعل أهم هذه التطورات زيادة درجة التحرير المالي والتقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات وقد بدأت ثمار هذه التطورات تظهر أولا في الاقتصاديات المتقدمة، حيث بدأت ظاهرة اندماج المصارف على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الثمانينات ثم تبعتها الدول المتقدمة في أوروبا واليابان وكذا بعض الدول العربية مثل مصر، لبنان، الأردن.

ما يحدث في الوقت الراهن من موجة الاندماجات المصرفية يؤكد تزايد الاستعداد لمواجهة تحديات العولمة المالية المصرفية التي لا يبقى معها سوى القوي، وهذا لمسناه في تحليلنا لتجارب الدول، التي تستمر في تطبيقه ليس بدافع الرغبة فحسب، بل وحيا منها بنتائجه الإيجابية، كالقضاء على الطاقات المصرفية العاطلة.

وفي الأخير أصبح الاندماج المصرفي تلك الحركة الواسعة مع الطرف الآخر لإحداث وضع تنافسي أفضل مما عليه، وليست حركة لابتلاع الطرف الآخر.

نتائج البحث:

- يعتبر الاندماج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة التي تزايدت أهميتها خلال النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي في ظل الاتجاه إلى عولمة المصارف وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى.
- عمليات الاندماج المصرفي يمكن من خلالها تحقيق الإيجابيات التالية:
  - التغلب على ندرة الكفاءات والخبرات في مجال العمل المصرفي.
  - مواجهة مخاطر التقلبات الاقتصادية سواء كانت في مجال الاستثمار أو التجارة العالمية.
  - إمكانية جذب أنواع التكنولوجيا الحديثة التي تخدم الصناعة المصرفية والتي لا تقوى المصارف الصغيرة على امتلاكها لارتفاع تكاليفها الاستثمارية.
- تعمل عمليات الاندماج المصرفي على تطوير العمل المصرفي والقيام بأداء خدمات مصرفية حديثة تتلاءم مع اقتصاد السوق في ظل تحرير التجارة العالمية وتواجد قوى للبنوك العالمية على الساحة الدولية تتميز بالكفاءة والجودة المطلوبة في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتنوعة.

- حدوث بعض عمليات الاندماج في الدول العربية، لكنها عمليات متواضعة ليست في مستوى الطموحات العربية، حيث يجب أن تكون متسارعة خاصة في ظل التحفيزات التي وضعتها بعض السلطات النقدية العربية لتشجيع هذه العملية.
- اندماج المصارف الجزائرية فيما بينها سوف يزيد من حدة الاحتكار **والتركيز** ويقلل من الكثافة المصرفية.
- اندماج المصارف الجزائرية مع المصارف الأجنبية سيساعدها على اكتساب التقنية وإيجاد مصادر خارجية للتمويل.
- يعتبر الاندماج المصرفي أداة مهمة وتقوية الجهاز المصرفي ومنع تعرضه لهزات أو أزمات تؤثر سلبا على كفاءته أو تؤدي إلى فقدان الثقة به.
- يساعد الاندماج المصرفي على الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال حتى يكتسب المصرف ثقة المصارف العالمية والمؤسسات الدولية والمستثمرين.
- يعمل الاندماج على تعزيز القدرة التنافسية ليس فقط لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على مجموعة الوفورات الناتجة عن الاندماج، ولكن وهو الأهم أن الكيان المندمج يمتلك القدرة على تحقيق المزيد من الدقة والسرعة والفعالية.
- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية القانونية والتشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية إلا أنها تبقى محدودة نظرا لعدم وجود قانون خاص بالاندماج المصرفي يسمح للبنوك العاملة في الجزائر بالاندماج من أجل تحسين مركزها التنافسي.
- بالاندماج يتم التخلص من الأنشطة الأقل أهمية والأثقل عبئا.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتمثل أهم المتغيرات المصرفية لفكرة الاندماج في عولمة النشاط المصرفي نؤكد صحة هذه الفرضية من خلال تطرقنا إلى أهم متغيرات البيئة المصرفية المعاصرة في الفصل الأول وقد كانت لهذه المتغيرات عدة آثار على المنظومة المصرفية منها على وجه الخصوص تزايد حدة المنافسة العالمية واستمرارها.

الفرضية الثانية: يعتبر الاندماج المصرفي عملية مصرفية إرادية متكاملة تتم بين مصرفين أو أكثر بهدف تحسين القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن ذوبان هذه المصارف في مصرف واحد ثم إثبات صحتها في الفصل الثاني حيث تبين من خلالها أن جل عمليات الاندماج المصرفي كانت تتم بين المصارف وفق عملية تفاوضية إرادية لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من الاستمرارية.

الفرضية الثالثة: الاندماج المصرفي إستراتيجيات عديدة لرفع وتحسين المراكز التنافسية للمصارف، هذه الفرضية صحيحة وذلك من خلال التطرق إلى مختلف الإستراتيجيات المتخذة من طرف صانعي قرار الاندماج لتحسين المراكز التنافسية للمصارف المندمجة والعمل على إضفاء ميزة وقدرة تنافسيتين مما يجعل المصرف الناتج عن الاندماج أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتطورات العالمية في المجال المصرفي.

الفرضية الرابعة: تتمثل متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في المنظومة الجزائرية في المتطلبات الاقتصادية، محاسبة وإدارية تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الرابع من خلال التطرق إلى النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته لتبيين واقعه الحالي.

التوصيات والاقتراحات:

– ضرورة العمل على الإسراع في تحقيق عملية الاندماج الناجح لتطوير الخدمات المصرفية، من خلال تشجيعها وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

– تقوية ودعم آليات الرقابة والإشراف على المصارف، بحيث يؤدي ضعف تلك النظم إلى فشل عملية الاندماج.

– العمل على أن تتم عمليات الاندماج وفق نظم سليمة حتى يستفيد النظام المصرفي من آثاره الإيجابية دون السلبية.

– خلق المناخ المناسب وبناء الثقة وإيجاد الشفافية في التعامل وتبادل وجهات النظر ما بين المصارف نفسها وما بين المصارف والبنك المركزي.

– يجب أن تسبق عمليات الاندماج في النظام المصرفي الجزائري تغيرات هيكلية وإدارية للمصارف الجزائرية حتى لا يتم دمج المصارف الضعيفة أو التي تعاني اختلالات جوهرية بالشكل الذي يضمن نجاح عملية الاندماج.

– إن الدمج المصرفي وإن كان يمثل أحد الأساليب الهامة التي يمكن أن تأخذ بها المصارف الجزائرية لمواجهة التحديات العالمية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية، إلاّ أن ذلك يجب أن يتم في ضبط ضوابط معينة لتجنب فشلها وما يمكن أن يترتب على ذلك من أثار خطيرة لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمصارف الكبيرة.

– دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي ومعرفة أهم الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها محليا مع التركيز على دور الدولة كمحفز أساسي لعملية الاندماج.

يمكن الإشارة في الأخير أن الاندماج المصرفي ليس هدف في حد ذاته بقدر ما هو أداة ووسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتجاوز بكثير مجرد إيجاد كيان مصرفي جديد إلى إطار تفصيل هذا الكيان بإكسابه قوة دفع ذاتية تعطي له المزيد من الفعالية الائتمانية التطويرية والإبداعية.

آفاق البحث:

1- دور الاندماج المصرفي في زيادة الفعالية والكفاءة لدى البنوك.

2- الاندماج المصرفي كخيار لتفادي التعثر المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية.

3- المنظومة المصرفي الجزائرية واختيار النموذج الملائم للاندماج.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

2- أرثر إدوارد بيرز، "علم الاقتصاد الحديث"، ج2، ترجمة برهان الدجاني، دار صارم، بيروت 1990.

3- بخراز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

4- بلعروز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5- توني محمود أحمد، "الاندماج المصرفي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

6- جمال الدين محمد المرسى، "التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية، مصر، 2002.

7- رمزي زكي، " العولمة المالية "، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

8- الزغبي حسن علي،" نظم المعلومات الإستراتيجية"، مدخل إستراتيجي، دار وائل، الأردن، سنة 2005.

9- سامر مظهر قنطقجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة، دمشق، 2008.

10- السيد البدوي عبد الحافظ، " إدارة الأسواق المالية نظرة معاصرة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

11- صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معاصرة"، دار غريب للنشر، القاهرة، 2002.

12- طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية والانعكاسات على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2003

13- طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2001،

14- طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.

15- عاطف السيد، "الجات و العالم الثالث دراسة تقويمية للجات و إستراتيجية المواجهة"، الإسكندرية، 1999.

16- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر، 2003.

17- عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة وإدارتها"، الدار الجامعية، مصر، 2000.

18- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

19- فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي"، توزيع المداخيل، النقد والإئتمان "دار الحداثة"، بيروت، 1995 .

20- فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1999.

21- لعشب محفوظ، "القانون المصرفي"، المطبعة الحديثة، الجزائر، 2001.

22- محسن أحمد الخضيري، "الاندماج المصرفي"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

23- محمد سعيد المصري، "إدارة تسويق الأنشطة الخدمية"، الدار الجامعية، مصر، 2002،

24- محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي: الأساليب و الاستخدامات العملية" ، دار وائل ، الأردن، 2003.

25- محمود حمزة الزبيدي، "إدارة المصارف"، إستراتيجية تقنية الودائع وتقديم الإئتمان، مؤسسات الوراق، 2000.

26- نجم عبود نجم، "إدارة العمليات"، النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة، الجزء الأول، معهد الإدارة العامة، الأردن، 2001

ثانيا: الرسائل والأطروحات

- الرسائل:

1- بونيهي مريم، "مقررات لجنة بازل و أهميتها في التقليل من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011.

2- سمية عمران عبد الكريم، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات، مصر، 2002.

3- صوفان العيد، "دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة"، دراسة التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011.

4- غادة زكريا العناني، "قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرفية"، رسالة ماجستير، عين شمس، مصر، 1988.

5- قراش عمر، "متطلبات إرسال الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2013.

6- كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

- **الأطروحات:**

1- أوسرير منور، "المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

2- بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

3- بوكساني رشيد، "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

4- زيدان محمد، "دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي – دراسة حالة BADR-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

5- عامر بشير، "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012.

6- عبد الكريم شنجار ورد العيساوي، "دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والاستحواذ الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، 2005.

7- محمد حمد عبد الهادي الرويسي، "نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة عين شمس، مصر، 2002.

ثالثا: المجلات

1- بركان زهية، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 2 الصادر في ماي 2005، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.

2- بلهاشمي جيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر – مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، جامعة البليدة، 2005.

3- شارفي ناصر، "تحديث النظام المصرفي في الجزائر" – مجلة آفاق اقتصادية، العدد 05، سبتمبر 2005.

4- مطاي عبد القادر ،"الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

5- محمود عبد العظيم، "الأهلي مع القاهرة ومصر مع الإسكندرية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 260، الشركة اللبنانية لتوزيع الكتب والمطبوعات، 2001.

6- هالة حلمي سعيد، "اندماج البنوك الدوافع و الآثار"، سلسلة أوراق بحثية، العدد22، جامعة القاهرة، مارس 2005.

7- وجدي معامرة، " اليورو والاتحاد النقدي الأوروبي"، مجلة البنوك، الحلقة الثالثة، العدد 8، المجلد 17، جمعية البنوك، 1998.

رابعا: الملتقيات والندوات

1- بوزعرور عمار ودراوسي مسعود، "الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- دوافع وتحديات"، جامعة سعد دحلب البليدة.

2- ساعد مرابط، أسماء بلميهوبي، "العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر2006.

3- عبد اللطيف مصطفى ، "مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي في الجزائر"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29 و30 ديسمبر 2004.

4- عبد الله بلوناس، نسيمة موسى، " دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 26و27نوفمبر 2008.

5- كمال رزيق، عبد السلام عقون، مكانة الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، بيومي 05و06 ماي 2009.

6- محمد العربي ساكر، عالم عبد الله، " موقع الدول العربية من العولمة، إشارة خاصة لحالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكر يومي:21 و22 نوفمير2006.

7- محمد بن بوزيان، عبد الحق بن عمر، "البنوك الإسلامية و النظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل (3)"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة تلمسان، 19-21 ديسمبر2011.

خامسا: القوانين، الأوامر و التقارير

1- قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المادة 144 المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

2- الأمر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27، الجريدة الرسمية، العدد 14.

3- الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52.

4- الأمر 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، الجريدة الرسمية، العدد 50.

5- البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي، 2001.

سادسا: الموقع الإلكتروني

http://www.bank.of-algeria.dz/html/banque.htm, consulté le 25/03/2015.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Abdelkrim Naas, le système bancaire algérien de la colonisation à l'économie du marché, maison nouvelle et la rose, paris, France, 2003.

2- Bauer Hancock, « the efficiency of the federal reserve in providing check, processing services », journal of banking finance 1993.

3- C.L BOV & J.V THILL, marketing and services, MC graw – hill, CNC, 1992.

4- Fred Weston – Mergers restructuring and carporate – prentice hall USA 1999.

5- Goumiri Mourad, L’offre de monnaie en Algérie, opu, Algérie, 1993.

6- M.Porter, "l’avantage concurrentiel des nations", inter-éditions, 1993.

7- Steven Rhoedes, « The efficiency effect of bank Mergers », An over view of case studies of nine mergers, journale of banking finance, 2007.

8- Trance Cooke Mergers and acquisition – basil blackwell – New York, 1988